

عوائق ممارسة اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية أمام القضاء الوطني دراسة تحليلية

محمد رشيد حسن¹، رضا محمد إسماعيل²

^{1,2} قسم القانون، كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، العراق

Email: Mohammed.rashid@uhd.edu.iq¹, ridha.ismail@uhd.edu.iq²

الملخص:

تعني معوقات ممارسة اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية أمام القضاء الوطني جملة من الأمور التي تعيق أو تحول دون إقامة وممارسة مثل هذا الاختصاص. والتي تم التأكيد عليها في دساتير معظم الدول والقوانين الجنائية الوطنية وكذلك في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية والقرارات القضائية الصادرة عن هذه المحاكم. ولكن بالرغم من وجود هذه العوائق يجب عدم الأخذ بها فيما يخص الجرائم الدولية الخطيرة وذلك لخطورة وقسوة هذه الجرائم التي تمس القيم والمبادئ المعترف بها من قبل المجتمع الدولي. حيث أن المصلحة العامة تقتضي أن لا تمر الجرائم دون عقاب وبالأخذ بالجرائم محل بحثنا هذا. وعلى الدول أن تقوم بما يلزم من الإجراءات لتنفيذ الالتزامات القانونية التي تقع على عاتقهم، وأن تمنع سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية من القيام بالأعمال التي تبعدها من تنفيذ هذا الالتزام.

في هذا البحث توصلنا إلى نتيجة بأن مبدأ الشرعية الجزائية على بالغ من الأهمية لذلك يجب على المشرع أن يلتزم به عند إصدار التشريعات الجنائية المرتبطة بالجرائم الدولية محل البحث طالما أنه مبدأ دستوري ومثبت في دساتير معظم الدول، وكذلك بالنسبة لقاعدة عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي التي بموجب القانون الجنائي الدولي يجب عدم المعاقبة إلا على الأفعال التي تعدد جرائم وقت اقترافها. كما توصلنا إلى نتيجة بأن العفو الممنوح لمرتكبي أو المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية يتنافي مع قواعد القانون الدولي ويشكل خرقاً لالتزام الدولة تجاه المجتمع الدولي بأسره. كذلك الحصانة الممنوحة لبعض الأشخاص غير مقبول فيما يخص ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة بموجب القانون الدولي الاتفاقي أو العرفي.

پوخته:

لهمپر مکانی بمردم پیاده کردنی تایپه تمنهندیتی دادگای نیشتمانی بـو دادگایی کردن له توانه نیودهولتیهکان به واتای نـهـو کـوـمـهـلـهـ استـهـنـگـهـ دـیـتـ کـهـ رـیـگـرـنـ لـهـوـهـ دـادـگـایـ دـادـگـایـ نـیـشـتـیـمـانـیـ هـمـسـتـیـتـ بـهـ دـادـگـایـ کـرـدـنـ لـهـ جـوـرـهـ تـاوـانـهـهـدـاـ. کـهـ لـهـ دـسـتـورـ وـ یـاسـایـ سـزـادـانـیـ زـوـرـبـهـیـ وـ لـاتـانـدـاـ جـهـخـتـیـ لـیـکـرـاـوـهـتـمـوـهـ، هـمـرـوـهـهـاـ لـهـ رـیـکـهـوـتـنـنـامـهـ بـهـلـگـهـنـامـهـ نـیـوـدـوـلـتـیـ یـهـکـانـ وـ سـیـسـتـمـیـ بـنـهـرـهـتـیـ دـادـگـاـ کـانـیـ تـاوـانـهـ نـیـوـدـهـوـلـتـیـهـکـانـ وـ نـهـوـ بـرـیـاـنـهـ لـهـ دـادـگـایـانـهـ دـوـرـچـوـونـ نـهـوـ بـاـبـهـتـهـ دـوـوـپـاـتـکـرـاـوـهـتـمـوـهـ. بـهـلـامـ سـمـرـهـرـایـ بـوـنـیـ نـهـمـ لـهـمـپـرـانـهـ پـیـعـوـسـتـ بـهـ تـاوـانـهـ نـیـوـدـهـوـلـتـیـهـ مـهـرـسـیدـارـمـکـانـ نـابـیـتـ بـیـیـ وـ هـرـبـگـیرـیـتـ بـهـ هـقـیـ تـرـسـنـاـکـیـ وـ دـرـنـدـهـیـ نـهـوـ تـاوـانـهـهـ کـهـ زـیـانـ دـمـگـیـمـیـنـ بـهـ بـهـهـاـ پـرـنـسـیـبـیـ بـاـوـرـ پـیـکـرـاـوـمـکـانـیـ کـوـمـهـلـگـهـیـ نـیـوـدـهـوـلـتـیـ. چـونـکـهـ بـهـرـژـهـوـنـدـیـ گـشـتـیـ وـ اـدـمـخـوـاـرـیـتـ هـیـچـ تـاوـانـیـکـ تـیـنـپـرـیـتـ بـهـبـیـ سـزـادـانـ بـهـ تـاوـانـهـتـیـ نـهـوـ تـاوـانـهـهـیـ لـهـ تـوـیـزـینـوـمـیـهـدـاـ بـاـسـکـرـاـوـنـ. وـ دـمـبـیـتـ رـیـگـرـبـنـ لـهـوـهـ دـهـسـهـلـاتـهـکـانـیـ یـاـسـادـانـانـ وـ جـیـبـهـجـیـکـرـدـنـ وـ دـادـهـرـیـ وـ لـاتـهـکـانـیـانـ کـارـیـکـ بـکـمـنـ دـوـلـتـانـ دـوـرـبـخـهـوـهـ لـهـ جـیـبـهـجـیـکـرـدـنـ نـهـوـ نـهـرـکـهـیـ لـهـ نـهـسـتـوـیـانـهـ.

لـهـ تـوـیـزـینـوـمـیـهـدـاـ گـهـیـشـتـیـنـ بـهـ دـرـنـجـامـهـیـ کـهـ پـرـنـسـیـبـیـ یـاـسـایـ بـوـنـیـ سـزـادـانـ بـاـیـهـخـیـکـیـ زـوـرـیـ هـهـیـ، بـوـیـهـ پـتـوـیـسـتـهـ لـهـ سـمـرـ یـاـسـاـ دـانـهـرـ پـاـبـهـنـدـیـتـ بـتـوـهـیـ لـهـ کـاتـیـ دـرـکـرـدـنـیـ یـاـسـایـ سـزـادـانـیـ پـمـیـوـنـدـیـ دـارـ بـهـوـ تـاوـانـهـ نـیـوـدـهـوـلـتـیـانـهـیـ لـهـمـ تـوـیـزـینـوـمـیـهـدـاـ بـاـسـیـانـ لـیـوـهـکـارـاوـهـ، بـهـوـنـیـهـیـ پـرـنـسـیـبـیـکـیـ دـهـسـتـورـیـهـوـ لـهـ دـهـسـتـورـیـ زـوـرـبـهـیـ وـ لـاتـانـدـاـ جـسـپـیـوـهـ. هـمـرـوـهـهـاـ سـمـبـارـتـ بـهـ رـیـسـایـ بـهـجـیـ نـهـیـشـتـیـ کـارـیـگـرـهـیـ یـاـسـایـ سـزـادـانـ لـسـمـرـ رـوـوـدـاـوـمـکـانـیـ رـاـبـرـدـوـوـ، کـهـ بـهـبـیـ یـاـسـایـ تـاوـانـیـ نـیـوـدـهـوـلـتـیـنـیـ سـزـادـانـ تـمـنـهـاـ لـهـ سـمـرـ نـهـوـ کـرـدـهـوـانـهـ دـمـبـیـتـ کـهـ لـهـ کـاتـیـ نـهـنـجـامـدـانـیـانـدـاـ بـهـ تـاوـانـ نـهـرـمـارـکـراـوـنـ.

هـمـوـهـاـ گـهـیـشـتـیـنـ بـهـ دـرـنـجـامـهـیـ کـهـ لـیـبـرـدـنـ لـهـ تـاوـانـبـارـانـ وـ تـوـمـهـتـبـارـانـیـ تـاوـانـهـ نـیـوـدـهـوـلـتـیـهـکـانـ پـنـچـهـوـانـیـ رـیـسـاـکـانـیـ یـاـسـایـ نـیـوـدـهـوـلـتـیـیـوـ پـنـشـیـلـکـارـیـیـ بـهـرـانـبـرـ سـرـجـمـ کـوـمـهـلـگـمـیـ نـیـوـدـهـوـلـتـیـ. بـهـهـمـانـ شـیـوـهـ پـارـیـزـبـهـنـدـیـ بـهـخـشـرـاـوـ بـهـ هـنـدـیـ کـمـسـایـتـیـ

پهیو هست به ئەنچامدانی تاوانه نیودمو لهتىيە مەترسیدار مکان پەسەندىرى او نىبىه، بە پىيى ياساي نیودمو لهتى رېكەمۇتنىمەى بىت ياخود عورفى.

Abstract:

The Impediments to exercising jurisdiction over international crimes in domestic law means a lot of things which obstacle such jurisdiction. These impediments confirmed in the constitutions and national criminal laws of majority of the states, as well as in the international conviction, documents, the statutes of international criminal courts and judicial judgment and their decisions. However, the existence of these impediments should not be taken with concern of international core crimes due to the crucial of these crimes which affect the values and principles recognized by international society. Public interest requires that the offences should not be offended without punishment especially the crimes that we study. The states shall be under the obligation to enact necessary to executive their obligations and prevent their legislative, executive and judicial authority to do these acts which avoid them from this obligation.

The conclusion we have reached is that principle of penal legality has important, so the legislator should have obligated them when he enactment penal code which concern core international crimes that we focus on in this search, because its constitutional principle and its established in the constitutions of the majority states in the world. Also the rule of non-retroactivity of criminal law means that punishment in accordance with international criminal law does not apply except on acts whose committed or omission are considered crimes at the time they are perpetrated. Also the amnesty forgiveness to the perpetrator or accused of international crimes opposite with the rules of international law and form the breach to state obligation against international community as a whole. Also the immunity concerns with perpetrate international core crimes not accepted pursuant to international law convention or customary.

المقدمة

أولاً: تعريف بموضوع البحث

إن تفاقم وازدياد حجم النزاعات المسلحة - وتحديداً النزاعات المسلحة - أثار إشكالية التعاطي التشريعى والقضائى مع فضاعات حقوق الإنسان المتصلة بهذه النزاعات المسلحة. ولعل تقييم القضاء الجنائى الدولى وأدائه في التقاضى عن الجرائم الدولية - والذي انتقد كثيراً في السنوات الأخيرة - فتح الباب مجدداً أمام إعادة توظيف الدور العملى للقضاء الجنائى الوطنى في المحاسبة عن هذه الجرائم خصوصاً أن العديد من الأمارات القانونية تؤكد على هذا الأمر ابتداءً بالاختصاص التكاملى للمحكمة الجنائية الدولية والذي يعني ضمناً أولوية التقاضى الوطنى مروراً بقاعدة قانونية دولية اتفاقية وعرفية مفادها واجب الدول في المقاضة عن الجرائم الدولية انتهاءً بواقع الإجرام الذى حصل في العراق ارتباطاً بجرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي والذي شكل وجود الفراغ التشريعى المتصل بجرائمهم إلى الانحراف والخطأ في تكيف أفعالهم على أنها جرائم إرهابية.

كل هذه الأمور تحتم علينا البحث والتأصيل لبناء تشريعى متكامل بخصوص التعاطي مع هذه الجرائم وفق الضوابط القانونية الدولية مع الأخذ بنظر الاعتبار الخصوصيات التشريعية الوطنية. وهنا سنبرز مدى توافر العوائق بهذا الخصوص وإبراز أهم هذه العوائق.

لا شك فيه أن من المبادئ الأساسية في التجريم والعقاب هو أنه لا جريمة إلا بنص قانوني مكتوب. كما لا يجوز معاقبة شخص على فعل لم يجرمه القانون وقت القيام به. ولكن هذان الأمان يشكلان في نفس الوقت عقبة حقيقة أمام المحاكم الوطنية للمقاضة عن الجرائم الدولية الخطيرة. كما أن القوانين الصادرة بشأن العفو تشكل عائقاً آخرأ أمام ممارسة اختصاص التقاضى عن الجرائم



الدولية أمام القضاء الوطني مما يتربّع عليه زوال صفة الجنائية عن الفعل الذي كان في السابق يعد جنائية. وكذلك الحصانة الممنوحة لبعض الأشخاص تشكّل إحدى العقبات التي تعرّي طريق المحاكمة وطنياً عن الجرائم الدولية الخطيرة.

ثانياً: أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- 1- إبراز أهم معوقات ممارسة اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية وطنياً.
- 2- بيان الحلول وسبل تذليل هذه العوائق من خلال الاستشهاد بالأراء الفقهية والتطبيقات القضائية ذات الصلة.
- 3- إبراز مفاهيم الحصانة الشخصية والوظيفية ومدى تأثيرها على سير عملية التقاضي عن الجرائم الدولية وطنياً.
- 4- توضيح قوانين العفو الصادرة عن السلطات المحلية للدول، ومدى تطبيقها على المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية الأشد خطورة.

ثالثاً: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث حول ما إذا كانت العوائق التي تتناولها في هذا البحث تشكّل عقبة أمام المحاكم الوطنية لمارسة اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية الخطيرة كما هو الحال بالنسبة للجرائم العادية.

رابعاً: فرضية البحث

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن العوائق المتعلقة بالمقاضاة عن الجرائم الدولية الخطيرة تشكّل صعوبات للقضاء الوطني، أضف إلى ذلك أن السبل القانونية للدفع والتذليل موجودة بصدقها، كما يفترض ألا يشكّل هذه العوائق عقبة أمام القضاء الوطني لمارسة اختصاصه فيما يخص الجرائم محل بحثنا هذا.

خامساً: منهجية البحث

لغرض الإلامام بدقة وتفاصيل هذا البحث ارتأينا أن نتبع المنهج التحليلي بشكل أساس من خلال تحليل نصوص اتفاقيات وقرارات دولية ذات الصلة، وكذلك تحليل ما جاء في دساتير وقوانين وطنية للدول بهذا الخصوص مع الاستشهاد بالقرارات القضائية للمحاكم الدولية والمحاكم المختلطة والتي تتعلق بموضوع بحثنا هذا كلما لزم الأمر.

سادساً: نطاق البحث

ينصب نطاق هذا البحث على أهم المعوقات التي تعيق ممارسة اختصاص التقاضي الوطني عن الجرائم الدولية الأشد خطورة وبهذا تخرج هذا البحث عن تناول الجرائم الدولية الأخرى.

سابعاً: هيكلية البحث

طبيعة البحث تقضي منا تقسيمه إلى مبحثين، في المبحث الأول سوف ننطّرق إلى بحث الإشكالات المرتبطة بالشرعية الجزائية وعدم الرجعية، الذي بدوره نقسمه إلى مطلبين في المطلب الأول سوف نبحث عن الإشكالات المرتبطة بالشرعية الجزائية، أما المطلب الثاني سنخصصه للحديث عن عدم رجعية القوانين الجنائية على الماضي. وفي المبحث الثاني منه سوف ننطّرق إلى بحث الإشكالات المرتبطة بالعفو وال Hutchinson، التي تتناولهما في المطلبين على التوالي. وفي الخاتمة سندرج أهم ما نتوصل إليها من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بهذا البحث.



المبحث الأول: الإشكالات المرتبطة بالشرعية الجزائية وعدم رجعية القوانين الجنائية على الماضي

بالرغم من فعالية الإجراءات التي تتخذ من قبل القضاء الجنائي الوطني للمقاضاة عن الجرائم الدولية إلا أنه في الوقت نفسه هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام هكذا نوع من المقاومة وتهدها، من قبيل هذه العقبات الإشكالات المرتبطة بالشرعية وعدم رجعية القوانين الجنائية على الماضي، في هذا المبحث سوف نحاول أن نبين هذان الأمرين في المطابقين كالتالي:

المطلب الأول: الإشكالات المرتبطة بالشرعية الجزائية

قبل الخوض في الحديث عن قواعد الاختصاص في المقاومة الوطنية عن الجرائم الدولية، فإن من المهم تحديد الأسس العلمية التي تتحقق ممارسة الاختصاص القضائي منها على سبيل المثال تحديد القانون الجنائي الذي نعتمد عليه في تعريف الجرائم الدولية. فالمشرع الوطني مدعو إلى الاقتباس من القانون الجنائي الدولي مع الأخذ بنظر الاعتبار بعض الخصوصيات المحلية. وهذه مشكلة حقيقة تجب المحاولة لحلها قبل الخوض في غمار الاختصاص. تعكس الشرعية الجزائية فكرة أساسية في القانون الجنائي مفادها أن الفعل لكي يعد جرماً جنائياً لا بد أن ينص عليه في القانون قبل وقوعه. كما أن الشرعية تتطلب أن تكون القواعد التجريمية محددة وواضحة. فالغرض من الشرعية الجزائية حماية الأشخاص من تعسف السلطة وضمان العدالة في الإجراءات الجنائية، حيث يضع للأفراد الحدود الواضحة لتجريم الأفعال قبل ارتكابها⁽¹⁾.

وتحقيق بالقول إن القانون الجنائي مؤسس على مبدأ الشرعية الجزائية، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص قانوني مكتوب. أي بمعنى أن السلطة التشريعية وحدها هي التي تحدد صور سلوك المجرم والعقوبات التي توقع على مرتكبيها⁽²⁾. وإن سلطة القاضي تتحصر في تطبيق ما يضعه المشرع من قوانين، فهو لا يستطيع أن يعتبر سلوكاً معيناً جريمة إلا إذا وجد نص يقضي بذلك، فإن لم يجد مثل هذا النص فلا سبب إلى اعتباره جريمة ولو اقتنع بأنه مناف للعدالة أو ضار بالمجتمع⁽³⁾. بمعنى آخر أن القاضي ليس له الحق في أن يعتبر الفعل من قبيل الجرائم، مهما كان هذا الفعل منافياً للآداب أو المصلحة العامة، إذا لم يكن منصوصاً عليه في قانون العقوبات أو القانون العقابي المكمل أو النصوص الجنائية في التشريعات غير الجزائية.

إن الشرعية الجزائية مفترض مهم من مفترضات الدفاع لدى المتهم، وهي الضمانة الأهم لحماية سيادة القانون وفصل السلطات من خلال إعطاء الأولوية للسلطة التشريعية بتحديد الأفعال المؤثمة⁽⁴⁾.

إن تجسيد الشرعية الجزائية ارتباطاً بالقاضي الوطني عن الجرائم الدولية يجب أن يجسد مجموعة أمور منها: عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي "Non-retroactivity" بمعنى تجنب خلق الجريمة لاحقاً على وقائع مبادحة حدثت سابقاً. كما أن المبدأ يلزم القاضي الجنائي الوطني المطبق للقانون الجنائي الدولي أن يتتجنب اللجوء إلى القياس.

كما أن من مستلزمات الشرعية تحديد عناصر وأركان الجرائم محل التقاضي تحديداً دقيقاً ومن مقتضياته أن تكون النصوص محل التجريم مكتوبة، وهذا يعني عدم الجواز أو السماح بالتجريم إستناداً إلى العرف. أضف إلى ذلك أن هذا المبدأ لا يهدف إلى منع المشرع من فرض العقاب عن أفعال الماضي بتشريعات جديدة فحسب، بل يهدف إلى منع القضاء من خلق الجرائم والعقوبات وضرورة اقتصار وظيفتهم على تطبيق القانون.

وقد ورد هذا المبدأ في نظام روما الأساس للمحكمة الجنائية الدولية في المادة (22/أ) منه على هذا النحو: "لا يسأل الشخص جزائياً بمحض هذا النظام، ما لم يشكل السلوك المعني، وقت وقوعه، جريمة تدخل في اختصاص المحكمة".

(١) د. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، ط٢، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص32؛ د. عبدالواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص48.

(٢) د. أحمد فتحي سرور، المصدر نفسه، ص40؛ د. أحمد عبدالعزيز شاكر علي، المعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي، دار الكتب القانونية، مصر، 2006، ص318.

(٣) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص78؛ د. حسن بن إبراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص14.

(٤) د. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، ط٢، دار الشروق، مصر، 2000، ص399.



من خلال ما سبق يمكننا القول بأن مبدأ الشرعية الجزائية مبدأ دستوري في معظم دساتير الدول وقاعدة قانونية دولية وجزء من المبادئ العامة للقانون كمصدر من المصادر العامة للقانون⁽⁵⁾. هذا وتم التأكيد على مبدأ الشرعية الجزائية في محكمة "الدجيل" المطروحة أمام المحكمة الجنائية العراقية العليا، حيث جاء فيها بأنه: "لا يعذ الشخص مرتكباً للجريمة إذا لم يجرم هذا الفعل في القانون المكتوب، كما لا يمكن فرض عقوبة على شخص إذا لم تكن هذه العقوبة غير محددة للفعل قبل ارتكابها. كذلك وردت فيها بأنه يجب أن يكون التشريع مصدر للقاعدة الجنائية، أي أن السلطة التشريعية هي السلطة الوحيدة التي تقرر ما إذا كانت الأفعال أو الامتناع عنها تعتبر جريمة، وهي التي تحدد العقوبة. وهذا يستتبع منه أن النصوص المكتوبة التي تصدرها السلطة التشريعية هي المصدر الوحيد للتجريم والعقاب"⁽⁶⁾.

ولعل التساؤل المرتبط بالشرعية الجزائية وعطفاً على القاضي عن الجرائم الدولية مكمنه أن القضاء الوطني سيحاسب عن أفعال غير مجرمة سلفاً بتشريع لاحق، أي أن المتهم بالجريمة الدولية قد يدفع بهذا المبدأ لرد التهم الموجهة إليه. وهذا ما يسبب إحراجاً للمحكمة في عدم التعاطي معها. ولعل ما يدعونا إلى هذا التصور هو أن العلاقة بين الشرعية الجنائية والقانون الجنائي الدولي كانت تشبه شائبة الغموض والشك. لأن بدايات القانون الجنائي الدولي القضائية كانت قائمة على أن هذا القانون لا يتقيد بهذا المبدأ بعكس ما هو عليه الحال في التشريع الوطني من منطلق أن الأفعال الإجرامية الدولية مجرمة في العرف الدولي سلفاً، وكذلك لغياب سلطة تشريعية رسمية تتولى إصدار التشريعات. ولغرض رفع هذه الإشكالية بخصوص تفاصي القضاء الوطني عن الجرائم الدولية فإننا نقترح أن يكون هناك مسار دستوري وقانوني جديد ومتبع في العديد من الدول وهذا ما سنوضحه كالتالي:

أولاً: فكما قلنا إن الإشكالية تكمن في عدم قدرة القضاء الوطني عن المحاكمة على أفعال لم تكن مجرمة وقت ارتكابها. وفي سبيل القضاء على هذه الإشكالية يمكن الإشارة إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 التي تؤكد على أن عدم شرعية الفعل المكون للجريمة الدولية لا تعتمد على القانون الوطني فحسب، بل كذلك على القانون الدولي حيث أشارت المادة (15/فق 1) على أن أي فعل مخالف للقانون الدولي يمكن أن يكون محل محاسبة أمام القضاء الوطني حتى ولو لم ينص عليه في التشريع الوطني وعبارة (أي فعل مخالف للقانون الدولي) يشمل القانون الدولي الاتفاقي والقانون الدولي العرفي، والغرض من وضع هذه العبارة هو لمنع وتجنب هروب مرتكبي الجرائم الدولية من العقاب. ونتائج هذا الفكر المنبثق من المادة المذكورة أن الفعل وإن كان مشروعأً وفق القانون الوطني أو غير مجرم ولكنه مجرم وفق القانون الدولي، فإن في هذا رخصة للقضاء الوطني في المحاسبة عنها.

ثانياً: إن الفقرة الثانية من المادة (15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 أشارت إلى أن أي فعل مخالف لمباديء القانون العامة التي تعرف بها جماعة الأمم يشكل جريمة، يجيز للمحاكم الوطنية المقاضاة عنها حتى ولو لم ينص عليه في التشريع الوطني، ولهذا يصح القول إن المادة المذكورة من العهد المذكور - والتي صادق عليها العراق كما أسلفنا⁽⁷⁾ - تتيح للدولة مقاضاة المتهمن بارتكابها دون أن تكون الدولة قد خرقت مبدأ الشرعية.

ثالثاً: لتحقيق التوافق بين الالتزام الدولي والمقتضى الدستوري والجنائي العام فإن الدولة العراقية مدعوة إلى إجراء تعديل دستوري يتضمن تطبيق القانون الجنائي على الجرائم الدولية بأثر رجعي إذا كانت الأفعال المرتكبة مخالفة للقانون الدولي. بمعنى إن تعديل الدستور العراقي بهذا الخصوص مطلوب بشكل يكون مضمونه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ولا يجوز فرض جزاء جنائي على

(5) جاء النص على مبدأ الشرعية الجزائية في دستور جمهورية العراق لعام 2005 حيث نصت المادة (19/ثالثاً) منه على ما يأتي: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة، ولا يجوز تطبيق عقوبة أشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة". نشر دستور المذكور في الوقائع العراقية بالعدد (4012) في 28/12/2005. كذلك نص قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 في المادة (1) منه بهذا الصدد على الآتي: "لا عقاب على فعل أو امتناع إلا بناءً على قانون ينص على تجريمه وقت اقترافه، ولا يجوز توقيع عقوبات أو تدابير احترازية لم ينص عليها القانون"، نشر القانون في جريدة الواقعية العدد (1778) الصادر بتاريخ 15/9/1969. كما نصت العديد من الوثائق الدولية على هذا المبدأ منها على سبيل المثال ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذ نصت المادة (11/ف2) منه على أنه: "لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً لقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا تقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة". هذا الإعلان اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول 1948.

(6) See: IHT, Judgment of the Dujail Trial at the Iraqi High Tribunal, English Translation, p.30, available at: <https://www.hrw.org/legacy/pub/2007/ij.dujail_judgment_web.pdf> (Last visited 25 May 2020).

(7) هذا العهد اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والإنسجام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول 1966، ودخل حيز النفاذ في 23 آذار 1976، وقد انضم العراق إلى هذا العهد بتاريخ 14 حزيران 1971.

أي شخص عن أي فعل ما لم يكن يشكل جريمة وفق القانون الوطني أو القانون الدولي وقت ارتكابه". إن عدم تجريم الأفعال المجرمة دولياً في القوانين الوطنية يشكل عقبة حقيقة أمام القضاء الوطني في المقاومة عن الجرائم الدولية، كما أن عدم وجود قواعد إجرائية خاصة بالجرائم الدولية يعتبر أيضاً عائقاً آخر أمام القضاء الوطني للمقاومة عن تلك الجرائم، حيث لم يعد بالإمكان إجراء المقاومة عن الجرائم الدولية وفق قواعد إجرائية وضعت على أساس المقاومة عن الجرائم العادلة. كما أنه من غير العملي لجوء القاضي الوطني إلى التطبيق المباشر للقانون الجنائي الدولي، لأن ذلك يعني أن تحديد أركان الجريمة يكون وفقاً للقانون الدولي، وعيب ذلك يمكن في غياب الوضوح والتحديد بخصوص عناصر التجريم والعقاب⁽⁸⁾. وكذلك إشكالية تطبيق القواعد العامة في قانون العقوبات. ومن أجل إيجاد الحلول للإشكالات المرتبطة بالشرعية الجزائية ينبغي تضمين الجرائم الدولية في التشريعات العقابية الوطنية موضحاً فيها جميع عناصرها. وهناك طرق عدّة لإنفاذ الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية منها:

1- طريق الإدراج الحرفي للجرائم الدولية الأشد خطورة التي وردت في المواد (6، 7، 8) من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك من خلال إعادة التعريفات المتعلقة بالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتعتبر المملكة المتحدة من الدول التي اتبعت هذا النهج⁽⁹⁾.

2- وهناك دول أخرى اكتفت بالإشارة إلى ما ورد في المواد الثلاث السالفة الذكر من نظام روما الأساس دون الدخول في التفاصيل، من بين هذه الدول جنوب أفريقيا⁽¹⁰⁾.

3- كما يمكن أن يكون إدماج الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية عن طريق توسيع نطاق الجرائم الواردة في نظام روما الأساس، حيث يتم من خلالها التوسيع في مفهوم جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتهدف إلى إعمال مبدأ سيادة الدولة التشريعية لوضع التشريع الجنائي اللازم بما يتوافق مع المعاهدات الدولية ومعايير حقوق الإنسان⁽¹¹⁾. وتعتبر أوروغواي من الدول التي أخذت بهذه الطريقة⁽¹²⁾.

⁽⁸⁾ يلاحظ أن بعض الاتفاقيات الدولية تتضمن عبارات غامضة بشأن العقوبات على سبيل المثال اتفاقية روما لتجريم الأعمال غير المشروعة ضد أمن الملاحة البحرية لعام 1988، التي وردت فيها عبارة "العقوبات المala نة التي تتضمن في اعتبارها الطبيعة الجسيمة للجرائم".
 ينظر: الاتفاقية المذكورة أعلاه.
 المتوفرة على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.dc.gov.ae_legislationdetails_pdf> (Last visited 15 December 2019).

⁽⁹⁾ See: United Kingdom: Implementation of the ICC Statute, The International Criminal Court Act 2001, UK Public General Acts 2001 c.17, part. 5, available at:

<https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2001/17pdfs/ukpga_20010017_en.pdf> (Last visited 22 February 2020); For more detail See: Robert Cryer and Olymopia Bekou, International Crimes and ICC Cooperation in England and Wales, JICJ, 2007, Vol. 5, No. 2, p. 441-449.

⁽¹⁰⁾ See: Implementation of the Rome Statute of the International Criminal Court Act 27 of 2002 of South Africa, available at:

<www.legal-tools.org/doc/116bcd/pdf/> (Last visited 7 June 2020).

⁽¹¹⁾ See: Julio Bacio Terracino, National Implementation of ICC Crimes, journal of International Criminal Justice, 2007, Vol. 5, No. 3, p.431.

⁽¹²⁾ على سبيل المثال جاء في التشريع الجنائي في أورغواي بخصوص جريمة الإبادة الجماعية الذي تم فيه توسيع نطاق "الجماعات المستهدفة" حيث تشمل: (جماعات الوطنية، الإثنية، العرقية، الدينية، السياسية، الإتحاد أو الجماعات المشكّلة على أساس نوع الجنس، التوجه الجنسي، التفافي، الاجتماعي، العمر، الاعاقة أو الصحة، أيضاً تم إضافة جريمة تحرير جماعية).
 ينظر:

Uruguayan Ley No. 18.026 of (25 September 2006). Art. 16, available at:

<<https://www.legislative.parlament.gub.uy/temporales/leytemp2053806.htm>> (Last visited 29 May 2020) ; for more Detail See:

Hugo Relva, The Implementation of the Rome Statue in Latin America, Leiden Journal of International Law, 2003, Vol. 17, No. 1, p. 354.

4- كما أن هناك دولاً أخرى تبنت طريقة النموذج القانوني المقيد والتي تتسم بالتضييق من نطاق الجرائم الواردة في نظام روما الأساس، وتعتبر فرنسا من الدول التي تبنت هذه الطريقة في إنفاذ الجرائم الدولية في تشريعاتها العقابية⁽¹³⁾. ونحن نفضل الطريقة الأولى للأخذ بها من قبل المشرع العراقي كونها ضمانة أكثر للالتزام بمبدأ الشرعية الجزائية. وفي محكمة "الدجيل"⁽¹⁴⁾ كان محامو الدفاع قد دفعوا بأن قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا قد خالفت مبادئ أساسية لقانون الجنائي وهي ثابتة في القوانين الجنائية لمعظم الدول، ومن بينها العراق، وهي عبارة عن مبدأ الشرعية الجزائية، وقاعدة عدم رجعية القانون الجنائي والذي في الحقيقة من نتائج المبدأ الأولى⁽¹⁵⁾.

وقالوا في معرض دفاعهم عن المتهمين بأن موكلיהם اتهموا بارتكاب أفعال طبقاً للمادة (12)⁽¹⁶⁾ من قانون المحكمة، في حين لم تنتظم هذه الأفعال كجرائم في القانون العراقي وقت ارتكابها وتعود إلى عام 1982. هذا وقد تم رد هذه الادعاءات من قبل المحكمة بأن قانون المحكمة لم يخالف مبدأ الشرعية الجزائية، حيث إن الجرائم الدولية، بضمنها الجرائم ضد الإنسانية، المتهمون بها هؤلاء تتضمن أفعالاً وهي منصوص عليها وحددت لها العقوبات في قانون العقوبات العراقي، من قبيل هذه الأفعال القتل والتزويج⁽¹⁷⁾. وهناك من لا يتفق مع هذا التصور، ويستدلون إلى حقيقة مفادها أن جريمة القتل في القانون الجنائي الوطني تختلف عما هو موجود في الجرائم ضد الإنسانية، حيث يكون هناك اختلاف واضح، حيث إن القتل ضمن الجرائم ضد الإنسانية ترتكب في إطار خطة

(13) عند صياغة الجرائم ضد الإنسانية من قبل المشرع الجنائي الفرنسي في المادة (2/12) من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 لم تتضمن هذه المادة على (جريمة الإبادة الجماعية، والسجن والحرمان من الحرية، والاغتصاب، والاضطهاد) من بين صور الجرائم ضد الإنسانية كما هو موجود في نظام روما الأساس.
ينظر:

Article 2012-1, Chapter II of French Criminal Code, available at:

<<https://www.legifrance.gouv.fr/content/download/pdf>> (Last visited 2 June 2020).

(14) تجدر الإشارة أن محكمة دجيل خاص بمحاكمة عدد من المتهمين هم: الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وبرزان إبراهيم التكريتي، وطه ياسين رمضان، وعواد البندر.
ينظر:

IHT, Dujail Trial, op. cit., p.30.

(15) Ibid

(16) تخص المادة (12) بالجرائم ضد الإنسانية والتي تشمل على مجموعة من الأفعال وهي الأفعال نفسها المذكورة في المادة (7) من نظام روما الأساس، حيث نصت المادة (12/أولاً) من قانون المحكمة على الآتي:
أولاً: الجرائم ضد الإنسانية تعني لأغراض هذا القانون أيًّا من الأفعال المدرجة في أدناه متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجه موجه ضد أيًّا مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بهذا الهجوم:

أ- القتل العمد،

ب- ب- الإبادة،

ج- الاسترقاق،

د- إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان،

ه- السجن أو الحرمان الشديد على أيٍّ نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية لقانون الدولي،

و- التعذيب،

ز- الاغتصاب، الاستعباد الجنسي، الإكراه على البغاء، الحمل القسري، أو أيٍّ شكل آخر من العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة،

ح- اضطهاد أيّة جماعة محددة أو مجموعة محددة من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو ثقافية أو اثنية أو دينية أو متعلقة بنوع الجنس أو لأسباب أخرى لا يجيزها القانون الدولي وذلك فيما يتصل بأيٍّ فعل مشار إليه من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة،
ط- الاعفاء القسري للأشخاص،

ي- الأفعال اللإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو الدينية".

ينظر: المادة المذكورة من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (10) لعام 2005، المنشور بالوقائع العراقية بالعدد (4006) بتاريخ 18/10/2005.

(17) See: Dujail Trial, Principle of Penal Legality, Part2, op .cit., p. 41.

DOI: <http://dx.doi.org/10.25098/5.1.15>

ممنهجة وواسعة النطاق ضد مجموع السكان المدنيين⁽¹⁸⁾، وهذا يوحي بأنه ليس بالضرورة أن ترتكب هذه الأفعال في القانون الوطني وفق نمط ارتكابها في القانون الجنائي الدولي⁽¹⁹⁾. بمعنى آخر أن الاستناد إلى قانون العقوبات والاحتياج بنصوص القتل والاغتصاب والتعذيب لتبرير تجريم الجرائم ضد الإنسانية خلط في التوصيف وقصور في التقدير التشريعي للأمور، بمعنى أن السمات التكيفية للقتل والاغتصاب كجرائم وطنية تختلف عن السمات التكيفية للقتل والاغتصاب كجرائم ضد الإنسانية ومرد هذا التمايز مكمنه في ما يصطلاح عليه العناصر السياقية أو الأطر التي تحصل منها الجرائم والتي تختلف عن إطار وسياسات ارتكاب الجرائم العادلة، وتتجلى هذه في الخصائص العامة للجرائم ضد الإنسانية. أضاف إلى ذلك أن الجرائم ضد الإنسانية أصبحت راسخة كجزء من القانون الدولي العربي سواء كانت في وقت السلم أو الحرب، وهذه الأمور تم تنظيمها في الاتفاقيات الدولية والعراق من الدول التي صادقت عليها⁽²⁰⁾.

ولعل من الأمور التي صعبت الرد على دعوات كهذه هي حالة التضاد أو الانفصال بين القانون الجنائي الوطني والقانون الجنائي الدولي الاتفاقي أو العرفي حيث أدت هذه القطيعة إلى هذا الارباك.

وفي محكمات "نورمبرغ" تمسكت هيئة الدفاع عن المتهمنين بمبدأ الشرعية الجزائية، وقالوا بأن الأفعال التي ارتكبها المتهمنون قبل إنشاء المحكمة لم تكن تعتبر من الجرائم طبقاً لقواعد القانون الدولي الساري آنذاك، ولم تحدد العقوبات مسبقاً على من يرتكب تلك الأفعال وهذا إخلال لمبدأ الشرعية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص). كما أن ميثاق المحكمة تعرض للانقاد نفسه⁽²¹⁾. وتصدت المحكمة لهذا الدفع وردت عليه بأن الشرعية الجزائية للجرائم ضد السلام تعد مستقرة في القانون الدولي العام استناداً إلى الميثيق والاتفاقيات الدولية السابقة لميثاق نورمبرغ⁽²²⁾.

إن ماورد في هذه الميثيق والاتفاقيات أوضح أن الحرب العدوانية جريمة دولية وإن عدم استعمال هذا الحق في الفترة التي سبقت محكمات نورمبرغ ليس بمعنى فقدان قيمتها القانونية⁽²³⁾. أضاف إلى ذلك ولتجنب هذه الإشكالية يمكننا القول بأن التجريم الدولي للأفعال لا يعني ضرورة التجريم تجريماً دقيقاً على الصعيد الوطني، وفي حال عدم وجود دقة في تحديد أركان الجرائم الأشد خطورة فإنه لا إشكال في الرجوع إلى القانون الدولي.

(18) بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية يقتضي أن تكون الأفعال المرتكبة في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي، أي عدم احتمال وقوع تلك الأفعال عشوائياً.
 لتفاصيل أكثر ينظر:

Prosecutor v. Dragoljub Kunarac, Radomir Kavac and Zoran Vukovic, Case No. IT- 96-23 & IT-96-23/1/A, Judgment, 12 June 2002, Appeals Chamber, International Tribunal for the Prosecution of persons Responsible for Serious Violations of International Humanitarian Law Committed in the Territory of former Yugoslavia since 1991, Para. 429, available at: <<https://www.icty.org/x/cases/kunarac/acjug/en/kun-aj020612e.pdf>> (Last visited 19 March 2020).

(19) See: M. Cherif Bassiouni, "Post Conflict Justice in Iraq: An Appraisal of the Iraqi Special Tribunal", Cornell Journal of International Law, vol. 25, no. 4, 2005, p. 152;
 ينظر أيضاً: د. محمد رشيد حسن الجاف، المقاضاة عن الجرائم الدولية أمام القضاء الجنائي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2017، ص75.

(20) من هذه الاتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، حيث نصت المادة (2/15) منه على الآتي: "ليس في هذه المادة من شيء يدخل بمحاكمة ومعاقبة أي شخص على أي فعل أو امتناع عن فعل كان حين ارتكابه يشكل جرمًا وفقاً لمبادئ القانون العام التي تعرف بها جماعة الأمم". يستنبط من هذا النص بأنه لا يشترط أن يكون هناك نصوص تجريمية بل يمكن الاعتداد بمبادئ القانون العام أيضاً في التجريم والعقاب.

ينظر: د. محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مجل 1، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2006 ص85.

(21) د. مهجة محمد عبدالكريم، دور المحاكم الجنائية الدولية في إرساء قواعد القانون الدولي الجنائي (دراسة في تأصيل السوابق القضائية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص340.

(22) من هذه الميثيق والاتفاقيات ميثاق بريان كلوج عام 1938، وبروتوكول جنيف لعام 1924، و اتفاقيات لاهاي لعام 1907.

(23) د. حنان محب حسن حبيب، العدالة الجنائية الدولية ومسؤولية الأفراد وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص184.

ولدحض الاحتجاج بالشرعية الجزائية كعائق في المقاومة عن الجرائم الدولية أمام القضاء الوطني يمكن أن نشير إلى ما مفاده أنه لا يمكن لأحد أن يحتاج أو يصر على عدم علمه بتجريم أفعال مثل أفعال الإبادة الجماعية أو التمييز العنصري أو التدمير العمدي للممتلكات في أوقات الحرب وكلها مجرمة كحد أدنى من محاكمات نورمبرغ على أنها جرائم ضد القانون الدولي وأن تجريمه معلوم للكل. كما علينا أن لا نغفل ما جاء في المادة (2/15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 الذي سبق لنا ذكره. وبالنسبة للعراق فقد صادق على العديد من الاتفاقيات ذات الصلة بالجرائم الدولية منها: اتفاقية منع الإبادة الجماعية، واتفاقيات جنيف الأربع، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب⁽²⁴⁾.

ومن جانب آخر وبالارتباط بموضوع بحثنا هذا، هناك تطبيقات قضائية في بعض الدول حول هذا الموضوع. حيث قضت المحكمة الالتحادية في أستراليا عام 1999 في قضية "Thompson" التي اتهم فيها بعض الأشخاص بارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية بعدم اختصاصها في نظر الدعوى رغم اعتبار هذه الجريمة مجرمة وفقاً للقانون الدولي العرفي، بالإضافة إلى النص عليها في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها لعام 1948، ورغم تصديق أستراليا على الاتفاقية المذكورة، فالمحكمة لا تملك مباشرة الاختصاص بالنسبة لهذه الجريمة، لأن التشريع الأسترالي لا يتضمن نصاً يجرم ويعاقب على هذه الجريمة⁽²⁵⁾. وعلى نقيس ماذهبت إليه المحكمة المذكورة فهناك من يرى بأنه طالما أن جريمة الإبادة الجماعية من أبغض الجرائم الدولية وأنها مخالفة للقانون الدولي وقت ارتكابها فالمقاومة عنها لا تختلف مبدأ الشرعية الجزائية⁽²⁶⁾. خصوصاً أن الاتفاقية تلزم الدول الأعضاء وبشكل أوضح الدول التي حصلت على إقليمها الوجهة النظر الثانية لمنع مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية الإفلات من العقاب.

وفي ختام هذا المطلب يجب أن لا يفوتنا أنه في حال تبني الشرعية الجزائية بخصوص الجرائم الدولية فإن المسار القضائي - من خلال تضمين الجرائم الدولية في التشريع الوطني - يجب أن يتجلّى حسب رأينا في أمرين مهمين:

أولاً: أن هذه الجرائم لا يجوز القياس عليها في حال توافر أفعال مشابهة في الخطورة والأثر.

ثانياً: على القاضي الجنائي المطبق للنص أن يفسر النص في حال غموضه تفسيراً يكون لمصلحة المتهم.

المطلب الثاني: الإشكالات المرتبطة بعدم رجعية القوانين الجنائية على الماضي

تعتبر هذه القاعدة من أهم النتائج المترتبة على مبدأ شرعية الجزائية، ولكن الأمر قد يختلف في نطاق القانون الجنائي الدولي، لأن التجريم قد يأتي للفعل عن طريق العرف وهو بحاجة إلى سنوات لتكوينه، وعندما يسجل في نص إتفاقي يكون ذلك النص كافياً لامتناعاً، لذلك فإن التجريم لا يعد إنهاكاً لقاعدة عدم سريان القوانين الجنائية على الماضي لكون الفعل وقت ارتكابه مجرماً وفقاً للقانون الدولي⁽²⁷⁾. وكثيراً ما تقوم الدول بالنص على الأفعال التي تعد جرائم في الاتفاقيات، أي بمعنى أن هذه الاتفاقيات هي التي تقرر الصفة الجنائية للأفعال الواردة فيها⁽²⁸⁾.

عند الحديث عن الشرعية وعدم الرجعية يجب أن نميز بين مرحلتين في تاريخ القانون الجنائي الدولي: المرحلة الأولى: هي مرحلة ما قبل إنشاء النظام الأساسي والمرحلة الثانية: مرحلة النظام الأساس، حيث أن الأحكام تختلف وأن الرجعية من عدمها كانت مثار جدل في جميع المحاكم الدولية التي تخصصت بالقاضي عن الجرائم الدولية قبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة. وحتى بالنسبة للمحاكم التي أنشئت بعدها والتي كانت لها صفة مؤقتة وتنتسب وقائع إجرامية بعينها حدثت في الماضي وشكلت قانون المحاكمة فيها لاحقاً مثل المحاكم المختلطة في سيراليون وكمبوديا والمحاكم الوطنية على غرار المحكمة الجنائية العراقية العليا.

⁽²⁴⁾ صادق العراق على اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 سنة 1956، وعلى اتفاقية منع الإبادة الجماعية والعقاب عليها لعام 1948 بتاريخ 20/1/1959، وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 في عام 1971، وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 بقانون رقم (30) لسنة 2008.

⁽²⁵⁾ Antonio Cassese, "International Criminal Law", Oxford: Oxford University Press, 2008, p. 340.

⁽²⁶⁾ Dapo Akande, "Active Personality Principle", in Antonio Cassese: "The Oxford Companion to International Criminal Justice", Oxford University Press, 2009, p. 229.

⁽²⁷⁾ د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، مصدر سابق، ص23.

⁽²⁸⁾ مثال على ذلك جريمة الإبادة الجنائية الواردة في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها لعام 1948، وجرائم الحرب الواردة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وجريمة التعذيب الواردة في اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984.

ففي المحاكم المذكورة كانت هيئات الدفاع تثير هذا الأمر وتحتج به أمام المحاكم من منطلق أن الأفعال التي تحاكم بموجبها موكليهم، أفعال مجرمة في قانون صدر لاحقاً عن الأفعال المنسوبة إلى المتهمين وفي هذا خرق لقاعدة عدم رجعية القوانين الجنائية.

هنا نتساءل هل القانون الجنائي الدولي يعرف هذه القاعدة كما هو الحال في القانون الجنائي الوطني؟ للإجابة عن هذا السؤال نلاحظ بأن هناك إتجاهين مختلفين في الفقه الجنائي الدولي:

الاتجاه الأول

أصحاب هذا الاتجاه يرون بأنه لا مكان لقاعدة عدم الرجعية في القانون الجنائي الدولي باعتبار أن السلوك الأثم يتم تجريمه بواسطة العرف الدولي، وبعد ذلك يأتي النص القانوني الاتفاقي فيتناوله بالتجريم فيمتد حكمه إلا ما جرمته العرف من قبل، وهذا لا يعده حسب رأيهم. مخالفًا لمبدأ الشرعية، لأن السلوك الأثم كان مجرماً طبقاً للعرف الدولي، أي المنشئ الحقيقي للتجريم هو العرف الدولي والنص المكتوب ليس إلا كافياً له⁽²⁹⁾.

وعبر البعض⁽³⁰⁾ عن ذلك بالقول إن القانون الاتفاقي هو قانون تقريري كاشف لأن قواعده القانونية موجودة سلفاً وأنشأها العرف الدولي وتنولى الاتفاقيات صياغتها.

الاتجاه الثاني

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن القانون الجنائي الدولي يأخذ بقاعدة عدم الرجعية وإن ذلك يعد نتيجة لتبني مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قاعدة قانونية دولية أيًّا كان مصدرها، فالسلوك لا يعد جريمة دولية إلا إذا وجدت وقت وقوته قاعدة قانونية دولية تجرمه سواء كان مصدرها العرف الدولي أو الاتفاقيات الدولية⁽³¹⁾. من وجهة نظر أنصار هذا الاتجاه أن الأخذ بهذه القاعدة يعتبر من أحد أهم الضمانات لتحقيق العدالة الجنائية ودعمه أساسية من دعامت حقوق الإنسان⁽³²⁾. ونحن نؤيدهم في ذلك وأن الموثيق الدولي ذات الصلة بالحقوق الإنسانية تؤكد على ذلك بشكل واضح.

ويتجلى هذا الأمر بوضوح في عدد من الموثيق الدولي المعنية بحقوق الإنسان منها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، حيث نصت المادة (1/15) من العهد على الآتي: "لا يدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي. كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التي كانت سارية المفعول في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة. وإذا حدث، بعد ارتكاب الجريمة أن صدر قانون ينص على عقوبة أخف، وجب أن يستقىد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف". كما جاء هذا الأمر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948⁽³³⁾.

وكذلك ورد في المادة (1/8) من مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها بأنه "لا يدان أي شخص لفعل أو عدم فعل لم يكن، حين ارتكابه، يشكل جريمة مخلة بسلم الإنسانية وأمنها"⁽³⁴⁾.

وقد أثير موضوع "عدم الرجعية" أثناء التحقيق في القضايا المتعلقة بالجرائم الدولية، على سبيل المثال في قضية "الدجيل"، حيث جاء فيها أن عدم رجعية القانون الجنائي يعني أنه ليس للقانون الجنائي أثر رجعي، بل يترك أثره على المستقبل وأن الشخص لا يعاقب على فعل لم يكن مجرماً أو معاقب عليه وقت ارتكابه، كما لا يستحق الشخص عقوبة أشد من العقوبة الموجودة وقت ارتكاب

⁽²⁹⁾ د. محمود نجيب حسني، دروس في القانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1959-1960، ص72؛ د. أشرف توفيق شمس الدين، مبادئ القانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص50؛ كما ينظر: زانا رفique سعيد، رجعية القانون على الماضي في الجرائم ضد الإنسانية، منشورات أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، 2010، ص190.

⁽³⁰⁾ د. أحمد عبدالعزيز شاكر، مصدر سابق، ص329.

⁽³¹⁾ د. منى محمود مصطفى، الجريمة بين القانون الدولي الجنائي والقانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص24؛ د. حسين حنفي عمر، حصانات الحكم ومحاكمتهم عن جرائم الحرب والعدوان والإبادة، والجرائم ضد الإنسانية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص133.

⁽³²⁾ د. إبراهيم العناني، النظام الدولي الأمني، دون دار النشر، القاهرة، 1997، ص277.

⁽³³⁾ سبق لنا الإشارة إليه من أجل ذلك يرجع: الصفحة (5) الهاشم رقم (5) من هذا البحث.

⁽³⁴⁾ ينظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثين، الملحق رقم 10 (A/72/10)، حولية لجنة القانون الدولي 1987، مج 2، ج 1، الأمم المتحدة، نيويورك، 1989.

ال فعل⁽³⁵⁾. وقد اعترض فريق الدفاع على قانون المحكمة بالقول بأنه يتضمن مواد تجرم وتعاقب على جرائم التطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وهذا يخالف قاعدة عدم رجعية القانون الجنائي لكون القانون لاحقاً على ما حدث في الدجيل في عام 1982. وتم رد هذا الاعتراض من قبل المحكمة بأنه غير صحيح. والسبب في ذلك هو أن هذه الأفعال كانت مجرمة قبل صدور قانون المحكمة، وذلك بموجب العرف الدولي وكذلك بالإستناد إلى المعاهدات الدولية التي صادق عليها العراق كما أن هذه الأفعال مجرمة طبقاً لقانون العقوبات البغدادي، وقانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، وكذلك قانون العقوبات العسكري رقم 13 لسنة 1940. وأكدت المحكمة أن قانون المحكمة لم يخلق الجريمة بل كاشفة للصفة الجنائية لهذه الأفعال⁽³⁶⁾. كما رأت المحكمة أن هذه القاعدة وضعت أساساً للحيلولة دون وقوع الظلم وحماية الأبرياء، وليس كوسيلة لافتات مرتکبى الجرائم الدولية من العقاب، لأن هذا يؤدي إلى إنكار العدالة وتکریس الظلم⁽³⁷⁾. كما أثير هذا الأمر أثناء محاكمات نورمیرغ وقالت هيئة الدفاع عن المتهمين أن المحاكمات التي قامت بها هذه المحكمة هي في حقيقتها محاكمات ذات أثر رجعي وقد بينا آنفأً رد هذا الإدعاء عند الحديث عن مبدأ الشرعية الجزائية.

نستخلص مما تقدم بأن عدم رجعية القوانين الجنائية من إحدى العوائق التي تقف أمام المحاكم الوطنية في المقاضة عن الجرائم الدولية، والتي تعني أن القانون الجنائي لا يسري إلا على الأفعال التي ارتكبت في ظله، أي عدم جواز تطبيقه باثر رجعي، هذا ما نصت عليه المادة 2/ف1 من قانون العقوبات العراقي:

"يسري على الجرائم القانون النافذ وقت ارتكابها ويرجع في تحديد وقت ارتكاب الجريمة إلى الوقت الذي تمت فيه أفعال تنفيذها دون النظر إلى وقت تحقق نتائجها"⁽³⁸⁾. ومع ثبوت أن المصادر المعتبرة للقانون الجنائي الدولي تختلف عن مصادر القانون الجنائي الوطني. ولعل الأمر الأساس يمكن في أن العرف مازال مصدراً مهماً للقانون الجنائي الدولي وأن اختلاف الأحكام بين القانونين ترتب عليه إحتفاظ كل منهما بخصوصيته. وهذا ما يضع عوائق تطبيق القانون الجنائي الدولي تتضمن عند محاولة تطبيقها محلياً ومن هنا جاءت جدية تطبيق القانون العرفي كجزء من القانون الدولي الموظف بدوره في صيغة التشريع الجنائي الوطني (أي التشريع الوطني المتضمن القواعد القانونية الجنائية الدولية). خصوصاً أن القانون العرفي قد يكون عامضاً وغير دقيق وهذا ما ينافي العديد من أولويات القانون الجنائي مثل الشرعية واليقين والتحديد والوضوح في النصوص. وبالتالي ما يمكن أن نقوله - خاتماً - بخصوص الشرعية وعدم الرجعية يمكن في الآتي:

أولاً: في حال إنشاء قضاء جنائي وطني مؤقت في - العراق - وفي إطار التعامل مع قضية جنائية معينة (جرائم داعش مثلاً) فإنه لا يسري من إصدار تشريع تستحدث فيه هذه الجرائم (الجرائم الدولية) وتطبق على الواقع السابق، لأنه ليس في ذلك إخلال بالشرعية ولا إخلال بعدم الرجعية لسبق تجريم هذه الأفعال إما في اتفاقيات دولية صادق عليها العراق. أو في إستناد تجريمها العرف الدولي (الجرائم ضد الإنسانية مثلاً).

ثانياً: على فرض التأسيس لنظام تشريعي دائم للقضائي عن الجرائم الدولية دون الاعتداد بأطر زمنية معينة. وفي حال حصولها في العراق فإن هذا التشريع يجب أن تحدد الأركان والصور تحديداً دقيقاً كما أن هكذا قانون يجب أن يسري باثر مستقبلي، وهذا يعني أنه في هذه الفرضية فإن المؤسسة التشريعية يجب أن تتقىد للالتزام بالشرعية وعدم الرجعية في مفهومها التقليدي والصارم، والثابت في الدستور.

(35) See: IHT, Dujail Trial, op. cit., p. 30.

(36) Ibid.p. 42.

(37) See: Judgment Decision by the Iraq High Tribunal in the case No.1, 1st September 2005, Al-Dujail Lawsuit (Case), Case Western Reserve journal of International Law, 2008, p. 42, available at: <https://www.law.case.edu/saddamtrial/documents/dujail_opinion_pt1.pdf> (Last visited 22 April 2020).

(38) ينظر أيضاً المادة (19/عاشرأ) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 والتي تنص على الآتي: "لا يسري القانون الجنائي باثر رجعي إلا إذا كان أصلح للمتهم".

المبحث الثاني: الإشكالات المرتبطة بالعفو والحسانة

من العوائق الأخرى أمام المحاكم الوطنية لممارسة اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية الخطيرة هو العفو الذي يأتي من خلال قوانين العفو التي تصدر عن السلطات المحلية للدول. والحسانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص سواء كانت بسبب صفة الشخص أو بسبب الوظيفة هي أيضاً تشكل عائقاً آخرًا لمثل هذه المقاضاة في هذا المبحث سوف نتناول هذين الأمرين في المطلبين الآتي:

المطلب الأول: العفو كعائق للمقاضاة الوطنية عن الجرائم الدولية

من العوائق الأخرى أمام المحاكم الوطنية لممارسة اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية الخطيرة هي العفو الذي يأتي من خلال قوانين العفو التي تصدر عن السلطات المحلية للدول.

إن العفو نوعان: عفو خاص وهو العفو عن العقوبة، يمنح من قبل سلطة خاصة والمتمثلة في رئيس السلطة التنفيذية، وعفو عام أو شامل وهو العفو عن كل من ارتكب نوع من الجرائم، هو إجراء تشريعي هدفه إزالة صفة الجريمة عن الفعل⁽³⁹⁾.

يعرف العفو بأنه تنازل المجتمع ممثلاً بالسلطة التشريعية عن كل أو بعض حقوقه عن الجريمة. وأن قرار العفو قد يصدر بوقف العقوبة المحكوم بها عن المتهم كلياً وذلك بإسقاط ما تبقى منها، أو تستبدل العقوبة المحكوم بها بأخرى أخف منها. كما أن العفو عن الجريمة يكون من خلال إباحة الفعل الجرمي وجعله فعلاً مشروعاً وغير مجرم، مما يترتب عليه لا جريمة، وبالتالي لا مساعدة جزائية ولا عقوبة⁽⁴⁰⁾. كما عرف بأنه عمل سيادي للمسامحة على جرائم الماضي، يمنح عادة لمجموعة من الأشخاص ككل. ويمنح العفو عادة عن طريق قانون وطني أو من خلال مرسوم حكومي إذا كان عفوًّا خاصاً. ويمكن أيضاً أن يتحقق من خلال اتفاقية سلام بين الدولة وجماعة منشقة أو معارضة في نهاية حرب أهلية⁽⁴¹⁾.

ويمكنا أن نعرف العفو بأنه استثناء تطبيق القانون الجنائي بقصد جرائم معينة بعينها وفكرة العفو تقوم على ضرورات إزالة آثار الجريمة. أو إيقاف سريان تطبيق أو تنفيذ القانون عليهم لمقتضيات عملية. يؤدي العفو العام دوراً مهماً في القانون الجنائي الدولي، فالعفو مازال جزءاً من الخيارات المتاحة في مرحلة العدالة الإنقالية⁽⁴²⁾. ومع ذلك فإن هناك من ينظر إلى العفو كعائق من عوائق تحسيد حقوق الإنسان⁽⁴³⁾. وذلك بالرغم من عدم إمكانية منح العفو من قبل الدول بخصوص الخروقات الجسيمة بمقتضى القانون الدولي⁽⁴⁴⁾. لأن الاتفاقيات التي تتطلب من الدول الأطراف فيها التجريم والمقاضاة عن الجرائم الدولية الخطيرة تفترس بأنها تتناقض مع العفو الذي يحول دون المقاضاة عن هذه الجرائم. وهذا يفهم منه بأن الدول لا يمكنها الأخذ بالمعايير الوطنية يسمح بالتعاضي عن جريمة التعذيب وتبرئة مرتكبيها من خلال قانون العفو. وفي قرار صادر عن المحكمة الخاصة لسيراليون "SCSL" فيه تأكيد على أن العفو الممنوح بموجب اتفاقية سلام هناك لا يمنعها من مقاضاة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والخروقات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، لأن العفو لا يتنافى مع قواعد القانون الدولي فحسب، بل أنه يشكل خرقاً للالتزام الدولي تجاه المجتمع الدولي بأكمله⁽⁴⁵⁾.

⁽³⁹⁾ للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، مصدر سابق، ص 133.

⁽⁴⁰⁾ د. رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، ط 3، منشأة المعرف، الإسكندرية، 1997، ص 1197-1196؛ ينظر كذلك: المادة (150) من قانون العقوبات العراقي.

⁽⁴¹⁾ Micaela Frulli, "Amnesty", in Cassese: "The Oxford Companion to International Criminal Justice", op. cit., p. 243.

⁽⁴²⁾ Andreas O' Shea, Amnesty for crime in International Law and Practice, Koninklijke Brill NV, Leiden, Netherlands, 2004, p. 24.

⁽⁴³⁾ M. Freeman, Necessary evils: "Amnesties and the Search for the Justice", Cambridge University press, Cambridge, 2009, p. 399.

⁽⁴⁴⁾ See: Prosecutor v. Kallon, Case No. SCSL-2004-15-AR72 (E), and Kamara, Case No. SCSL-2004-16-AR72 (E), Decision on Challenge to Jurisdiction, 13 March 2004, Para. 82, available at: <https://www.worldcourts.com/scsl/eng/decisions/2004.03.13_prosecutor_v_kallon_kmara.pdf> (Last visited 14 March 2020).

⁽⁴⁵⁾ See: Prosecutor v. Kallon, Norman and Kamara, Case No. SCSL-2004-15-16-17 AR 72, Appeals Chamber, Decision on Challenge to Jurisdiction: Lome Accord Amnesty, 13 March 2004, Para. 73, available at: =

هناك آليات لتحقيق العفو مرتبطة بشدة بالجرائم محل البحث وهي صدور العفو بقانون من السلطة التشريعية وقد تكون هذه الصيغة القانونية في شكلة تصدق ما تم الإتفاق عليه في إتفاق السلام بين الأطراف المتحاربة، وقد يكون على أساس مطالبات مقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني وبطبيعة الحال فإن نجاعة هذا النط القانوني تتوقف على شرعية نظام الحكم وشرعية المؤسسة التشريعية وسلطتها⁽⁴⁶⁾.

ومن الأنماط الأخرى للعفو هو العفو المشروط، وهذه الصورة من العفو لا تستثنى أحداً من العقاب من جراء الأفعال المرتكبة في فترة زمنية معينة، بل تجعل فوائد العفو مشروطة بأفعال معينة ولعل من أبرز الأمثلة الموجودة في هذا الصدد طلب الحكومة من بعض الفصائل المسلحة المعارضة لها نزع أسلحتها. وأن تتخذ بعض الإجراءات التي تساعد على تحقيق العدالة ويتواافق مع متطلبات الضحايا وذويهم⁽⁴⁷⁾. ولا ضير من القول بأن هذا النوع من العفو يثار الحديث بصدره في مرحلة ما بعد النزاع أو المرحلة الانتقالية، حيث تتمتع كل مرحلة انتقالية بخصائصها الذاتية تتحدد في ضوء مجموعة من العوامل منها: طبيعة الخروقات الماسة بحقوق الإنسان، والمدة الزمنية التي استمرت فيها القمع المحلي، إضافة لذلك توازنات القوى بين الأطراف في المرحلة الانتقالية مع عدم نكران تأثير العامل الخارجي في تحديد مسار العفو ومقدسه. وعلى هدي ما تقدم فإن بعض المجموعات خصوصاً من الضحايا قد يظنون أن عملية العفو فيها إجحاف بحقوقهم وتقليل من مأساة الماضي بحقهم، وإن ذلك يتعارض مع مسؤولية الدولة بخصوص التزاماتها الدولية في المحاسبة. ولهذا فإن من موجبات فلسفة القاضي في الجرائم محل البحث اقتصر العفو على الجرائم الأقل خطورة وأن تقتصر على الجرائم السياسية (مع عدم نكران حقيقة أن نطاق الجرائم السياسية محدود وضيق في التشريعات العربية خصوصاً في العراق).

ومن الأنماط الأخرى التي تمنح العفو على أساسها هي إجراء استثناء شعبي بخصوص منحها من عدمها⁽⁴⁸⁾. وهذه أيضاً لها المساوى نفسها المترتبة على العملية الديمقراطية المتمثلة في حصول إنسان مجتمعي بين الضحايا والمتهمين.

إن العفو من الأمور البالغة الأهمية لذلك نلاحظ أن بعض الدول تنص في دساتيرها على هذا الأمر، وال العراق من بين تلك الدول، الذي تصدى له ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية، حيث تنص المادة (73/أولاً) من الدستور على ما يأتي: "إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص، والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري"⁽⁴⁹⁾.

يتبيّن من هذا النص أن المشرع الدستوري أولى الإهتمام من بين عدة أمور- بالجرائم الدولية التي لا يمكن العفو عن مرتكبيها نظراً لخطورة وبشاعة هذه الجرائم. وهذا يعني أن المشرع الدستوري أورد قاعدة مفادها حظر العفو في الجرائم الدولية. والإشارة الواضحة للعفو في القانون الدولي الإنساني تأتي من خلال المادة (6/ف5) من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1949 التي تنص صراحة على مسألة "العفو"، حيث نصت على ما يأتي: "تسعى السلطات الحاكمة - لدى انتهاء الأعمال العدائية- لمنح العفو الشامل على أوسع نطاق ممكن للأشخاص الذين شاركوا في النزاع المسلح أو الذين قيدت حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح سواء كانوا معتقلين أو محتجزين"⁽⁵⁰⁾. إن محتوى ما جاء في هذا النص يمثل سياقاً قانونياً مرتباً مع العفو، حيث يذهب بعض التعليقات إلى أن فكرة العفو الغاية منها منها للأشخاص الذين أقدموا على خروقات القانون الدولي الإنساني نتيجة الضرورات العسكرية. كما أن هذا العفو يشمل حالات النزاع المسلح غير الدولي وهذا لا يمنع الدولة من المقاومة عن الأفعال الإنسانية الأخرى المخالفة للقانون الدولي. والاتفاقية الأخرى التي تنص صراحة على العفو هو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، إذ نصت في المادة (6/ف4) منه على ما يأتي:

=<https://www.worldcourts.com/scsl/eng/decisions/2004.03.13_prosecutor_v_kallon_norman_kmar.pdf> (Last visited 16 March 2020).

⁽⁴⁶⁾ Micaela Frulli, "Amnesty", op. cit., p. 243.

⁽⁴⁷⁾ Carsten Stahn, "A Critical Introduction to International Criminal Law", Cambridge, Cambridge University Press, 2019, p. 260.

⁽⁴⁸⁾ Ibid. p. 261.

⁽⁴⁹⁾ ينظر: المادة (73/أولاً) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

⁽⁵⁰⁾ البروتوكول الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف الخاص بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية والذي صدر عام 1977 لتنظيم الحروب الأهلية.

"لأي شخص حكم عليه بالإعدام حق التماس العفو الخاص أو إيدال العقوبة. ويجوز منح العفو العام أو العفو الخاص أو إيدال عقوبة الإعدام في جميع الحالات".

يفهم من هذا النص أن العفو يطبق على قضايا معينة صدرت بحقها عقوبات قاسية. ومن خلال الإطلاع على الاتفاقيات الأخرى يلاحظ بأن ليس فيها ما يؤكد على منح العفو، بل معظمها تتضمن واجب المفاضلة لذلك يمكن القول إن القانون الدولي غير متخيّز لمنح العفو في الجرائم الدولية⁽⁵¹⁾. ولعل التساؤل الأبرز في مجال هذا البحث يمكن في مدى إمكانية منح العفو عن الجرائم محل البحث. لأنه مازال الجدال قائماً بخصوص جدوى الجنوح للعفو بعد النزاع المسلح. لدى البعض فإن العفو قد يعدي وسيلة مناسبة لحل المنازعات لأن استبعاد العفو يعني إطالة أمد النزاعات المسلحة، ويؤيدون وجهة نظرهم بأن هذا العفو يمكن تضييقه بخصوص أشخاص معينين، حالات معينة، أو جرائم معينة أو وضع شروط ثابتة لها مثل نزع السلاح إذا كانوا مقاتلين، الإقرار بارتكاب الجرائم، الإنذار والالتزام بعد الإنخراط مجدداً في النزاعات مستقبلاً، أو القيام بخدمة المجتمع. وهذه الشروط غايتها تحقيق التوازن بين واجب المفاضلة من جهة، ومتطلبات الإستقرار مثل إنهاء الفضاعات وتسريع كشف حقائق الماضي وضمان عدم ظهور الأفعال مجدداً. كما أن أصحاب هذه الفكرة يستشهدون بالفقرة (6) من المادة الخامسة من البروتوكول الثاني التي سبق لها الإشارة إليها.

وللإجابة يمكن القول بأن الجرائم التي لا تمثل خروقات جسيمة لحقوق الإنسان وفق اتفاقيات جنيف، ولا تشكل خرقاً للمادة الثالثة المشتركة من الممكن أن تخضع للعفو بشرط أن لا تشكل في الوقت نفسه جرائم ضد الإنسانية.

وذلك يمكن أن يثير التساؤل عن أثر صدور قرار العفو عن المتهمن بارتكاب إحدى هذه الجرائم من قبل السلطات المعنية بذلك في الدولة، وهل الهدف من صدور هذا القرار نفي المسؤولية عن المتهمن بارتكاب هذه الجرائم وإفلاتهم من العقاب؟ أم أن المبتغى من صدور قرار العفو هي المصالحة الوطنية وتحقيق السلم الاجتماعي؟ للإجابة عن هذه الأسئلة يلاحظ بأن العفو من الأمور التي يترتب عنه عدم متابعة مرتكبي بعض الجرائم مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو عدم تنفيذ العقوبات المقررة لهذه الجرائم، حيث أصدرت دول عديدة تشريعات خاصة بمنح العفو، فيما يتعلق بحقبة زمنية في تاريخ هذه الدول والتي بمحاجها تصبح الأفعال المرتكبة وكأنها لم تكن مجرمة⁽⁵²⁾.

وهذا يقرأ منه بأن صدور قانون العفو غالباً يهدف إلى عدم مساعدة المتهمن بارتكاب الجرائم الدولية. وأحياناً تهدف قوانين العفو والمصالحة الوطنية إلى نسيان الجريمة وإلئام جرائم الماضي وإستباب السلم الاجتماعي وتساهم في الإستقرار الداخلي، ولكن في الوقت نفسه يشكل عقبة أمام المحاكم الوطنية لأية متابعة قضائية مما يؤدي إلى إفلات مرتكبي بعض الأفعال الخطيرة من العقاب، بالإضافة إلى ذلك فإن قوانين العفو أحياناً تتعارض مع أحكام المعاهدات التي تتعلق بحقوق الإنسان⁽⁵³⁾. ولكن يلاحظ أن بعض الدول لها موقف مغاير، حيث قررت حكومة سيراليون بأنها لن تسمح بتطبيق العفو على المتهمن بارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، أو أية جريمة أخرى تمثل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي الإنساني⁽⁵⁴⁾.

ارتباطاً بما سبق فإن إعلان العفو بصفة عامة لا يتوافق مع واجب الدولة بالتحقيق في تلك الأفعال هذا ما أشارت إليه لجنة حقوق الإنسان للمجلس الاقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة في معرض تعليقها على المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بخصوص حظر التعذيب، حيث أعلنت اللجنة بأن الدول الأطراف في هذا العهد ملزمة بعدم إعفاء المتهمنين من المسؤولية الشخصية فيما يتعلق بالخروقات الجسيمة المعروفة كالجناية سواء في القانون الوطني أو القانون الدولي، مثل التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية والإنسانية والمهينة، القتل العشوائي والإختفاء القسري⁽⁵⁵⁾. وفي تعليق آخر للجنة المذكورة على المادة نفسها تقول: "إن اللجنة لاحظت بأن بعض الدول منحت العفو عن أعمال التعذيب. وأن قوانين العفو بشكل عام تتنافى مع

⁽⁵¹⁾ Micaela Frulli, "Amnesty", op. cit., p. 244.

⁽⁵²⁾ القاضي أنطونيو كاسيري، القانون الجنائي الدولي، ط1، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت- لبنان، 2015، ص558.

⁽⁵³⁾ Antonio Cassese, "International Criminal Law". Op. cit., p. 313.

⁽⁵⁴⁾ تقرير لجنة القانون الدولي في دورتها التاسعة والستون، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الثانية والسبعين، الملحق رقم 10 (A/72/10)، 2017، ص14.

⁽⁵⁵⁾ U.N. Human Rights Committee, Eighteenth Session, CCPR General Comment No. 31 on Art. 7, U.N. Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.13, 26 May 2004, Para.18, available at: <http://www.refworld.org/docid/478b26ae2.html> (Last visited 1 May 2020).



وأجب الدول في التحقيق عن هذه الأفعال، وضمان عدم حدوثها في المستقبل⁽⁵⁶⁾. كما جاء في المادة (1/18) من إعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري لعام 1992 بأن: "الأشخاص الذين ارتكبوا أو المتهمين بارتكاب جريمة الإختفاء القسري يجب أن لا يستفيدوا من أي قانون عفو خاص مما يعفيهم من المقاومة الجنائية أو العقوبة"⁽⁵⁷⁾.

ذلك جاء في قانون مجلس الرقابة رقم (10) الذي هو الأساس القانوني للمحاكمات التي جرت داخل ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أكد على أن الحصانة، والقادم أو العفو الممنوح في ظل النظام النازي لا يعترف بها كمانع للمحاكمة أو العاقبة⁽⁵⁸⁾.

كما كان للدائرة الابتدائية بالمحكمة الجنائية الدولية ليو غسلافيا السابقة رأي بهذا الخصوص وذلك في قضية "Furundzija" فيما يتعلق بالتعذيب باعتباره جريمة حرب مفاده بأنه كلما حازت القواعد العامة التي تحظر جرائم دولية محددة على طبيعة القواعد الأممية، أمكن أن تؤول بأنها تفرض الالتزام بعدم إلغاء الجرائم التي تجرمها، سواء بموجب قرار تشريعي أو إداري، أو من خلال عمل قضائي⁽⁵⁹⁾. وفي قرار آخر ذات الصلة أكدت محكمة حقوق الإنسان الأوروبي في قضية "Margus" أن هناك ميلاً متنافياً في القانون الدولي لرؤية صور العفو كأدوات غير مقبولة، لأنها متعارضة مع الالتزامات القانونية للدول في المحاسبة عن الجرائم الدولية⁽⁶⁰⁾.

إذاً يمكن القول بأن هناك مصادر قانونية متعددة تساند مفاده بأن القوانين والقرارات القضائية الوطنية لا تعفي المتهم بارتكاب الجرائم الدولية من المسؤولية الجنائية الشخصية أو تمنع محكمة دولة أجنبية أو محكمة دولية من المقاومة عن هذه الجرائم⁽⁶¹⁾. فالعفو عام يتنافي مع التزامات الدول لتحمل المسؤولية عن الجرائم الجسيمة بمقتضى القانون الدولي⁽⁶²⁾. وهذا يعني أنه من اللازم ونحن بصدده العفو هنا أن يتم تضييق العفو في أضيق الحدود من منطلق ضرورة الحفاظ على تناسق قواعد القانون الدولي العام. فإذا

⁽⁵⁶⁾ U.N. Human Rights Committee, Forty-fourth session, CCPR General Comment No. 20 on Art.7, U.N. Doc. HRI/GEN/1/Rev.9 (Vol. I), 10 March 1992, Para. 15, available at: http://www.ccprcentre.org/general_comments/27786 (Last visited 1 May 2020).

⁽⁵⁷⁾ Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearances, G. A. Res. 47/133, U.N. Doc. A/RES/47/133 (18 December 1992), available at:

<https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/EnforcedDisappearance.aspx> (Last visited 1 June 2020).

⁽⁵⁸⁾ Allied Control Council Law No. 10, 20 December 1945, Art. II.5, available at:

<https://www.legal-tools.org/doc/ffda62/pdf/> (Last visited 22 May 2020);

كما أن مبادئ لائحة ومحاكمة نورمبرغ أكدت على حقيقة مفادها أنه حتى وإن لم يعاقب القانون الوطني على الأفعال التي تعد جريمة بمقتضى القانون الدولي فإن هذا الأمر لا يعفي مرتكب الفعل من المسؤولية في ظل هذا القانون.
للمزيد من التفاصيل ينظر:

William A. Schabas, "Unimaginable Atrocities: Justice, Politics, and Rights at the War Crimes Tribunals", Oxford University Press, Oxford, 2012, p. 174; See also Yasmin Naqvi, "Amnesty for war crimes: Defining the limits of International Recognition", RICR, September 2003, Vol. 85, № 851, p. 590, Foot note. 33.

⁽⁵⁹⁾ See: Prosecutor v. Anto Furundzija, Case No. IT-95-17/1-T, Judgment. 10 December 1998, Trial Chamber, International Tribunal for the Prosecution of Persons Responsible for Serious Violations of International Humanitarian Law Committed in the Territory of Former Yugoslavia since 1991, para.155, available at:

<https://www.icty.org/x/cases/furunzija/tjug/en/fru-tje981210e.pdf> (Last visited 1 May 2020).

⁽⁶⁰⁾ ECHR: Margus v. Croatia, Application no.4455/10, Judgment 27 May 2014, p.57, para.139. available at: <https://www.menschenrechte.ac.at/orig/4-3/margus.pdf> (Last visited 1 May 2020).

⁽⁶¹⁾ Yasmin Naqvi, op. cit., p. 590.

⁽⁶²⁾ Principle7, Princeton principles on universal jurisdiction; 2001.

كان النظام القانوني الدولي يفرض على الدول واجب المقاضاة عن الجرائم الدولية (تحديداً خروقات اتفاقيات جنيف) فإنه من غير الممكن والمعقول في الوقت نفسه أن تستثنى هذه الأفعال من العقاب عليها.

وبالضد من فكرة العفو عن الجرائم الدولية يمكن أيضاً الإشارة إلى قرار صادر عن المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، الذي نص على الآتي: "إن قوانين العفو تضع الضحايا دون مدافع، وأن الحصانة لا تتوافق مع روح الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لأن هكذا قوانين تمنع من تحديد هوية الأشخاص المرتكبين لانتهاكات حقوق الإنسان، لأنها تجمد التحقيق والوصول إلى العدالة، وتحول دون معرفة الضحايا لمصير أقاربهم ومعرفة الحقيقة والحصول على التعويض الملائم" (63).

أما ما يرتبط ب موقف نظام روما الأساس للمحكمة الجنائية الدولية من العفو فإن نظام المذكور لم يتناول هذا الأمر على غرار الشرعية وعدم الرجعية وال Hutchinson.

ومن خلاصة ما تقدم يمكننا الاستنتاج أن من الأسلم أن يتم تقييد العفو في أضيق الحدود في مرحلة ما بعد النزاع من منطلق ضرورة الحفاظ على تناسق قواعد القانون الدولي، فإذا كان النظام القانوني الدولي يفرض على الدول واجب المقاضاة عن الجرائم الدولية (تحديداً خروقات اتفاقيات جنيف)، فإن من غير الممكن والمعقول - في الوقت نفسه - أن تستثنى هذه الأفعال من العقاب عليها. وهذا يعني أن ما جاء في المادة (6/5) من البروتوكول الإضافي الثاني جاءت لتكون أدلة لتحقيق المصالحة بشرط أن لا تقطع مع إرادة المقاضاة كأولوية. لذلك يرى البعض (64) أن الغاية منها إنهاء الصراع من خلال عدم تشجيع المترارين في الصراع وكذلك إعادة المسلمين إلى المجتمع لضمان تحقيق المصالحة. وإن المقصود بالفقرة السابقة المحاربين الذين شاركوا في النزاع ولكنهم لم يشاركوا في الخروقات الجسيمة (65).

وحتى مع ذلك فإنه يصح القول بأنه ليس مآل كل عفو هو التصالح. تكملة لما تقدم يجب القول أن القدرات القضائية المذكورة سلفاً قد يعد مصدراً غير مباشر من مصادر القانون الجنائي الدولي وينتفي منها حقيقة أن منح العفو عن الجرائم الدولية أمر غير مقبول.

المطلب الثاني: الحصانة كعائق للمقاضاة الوطنية عن الجرائم الدولية

من المهم القول بأن موضوع الحصانة عن الجرائم الدولية كان وما زال من الموضوعات المثيرة للجدل في القانون. في هذا المطلب الذي نقسمه إلى فرعين سوف نتناول تأصيل فكرة الحصانة في القانون الجنائي الدولي في الفرع الأول. ومن ثم تأصيلها في ضوء الفقه والقضاء الجنائي الدولي وذلك في الفرع الثاني منه.

الفرع الأول: تأصيل فكرة الحصانة في القانون الجنائي الدولي

ال Hutchinson نظرية راسخة في الفكر القانوني وتقتضي بعد ملاحقة بعض الأشخاص عن جرائم إما لأنهم يشغلون وظيفة معينة أو لأنهم يقدمون وظيفة مرتبطة بالدولة. وهذه الفكرة مستندة من القانون الدولي العرفي وبموجبها تعطى الحصانة لأشخاص يتولون أعمالاً حكومية. فهي ضوء القانون الدولي العرفي والاتفاقية أيضاً أن بعض الأشخاص لهم الحصانة استناداً إلى اتفاقيات أو أعراف دولية. ويفهم من الحصانة بأنها تعني الإغفال في التحقيق والمحاكمة والمقاضاة بارتكاب الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تتمثل في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية، والتعذيب والإعدام خارج القضاء، والاختفاء القسري (66). إن الحصانة التي نحن بصددها هي الحصانة الشخصية وال Hutchinson الوظيفية، أما الحصانة الشخصية

(63) Carsten Stahn, op. cit., pp. 257-258.

(64) Michael Scharf, "Amnesty, the Sierra Leone truth and reconciliation commission and international special court for Sierra Leone" U.S Davis Journal of international law and policy vol11, p.145-170.

(65) J.M Henckaerts, Dows Wald Beck, "Customary international humanitarian law", international commit of red cross, Cambridge, Cambridge University Press, 2013, p.147.

(66) Principle 1(1), Impunity and International Justice, Brussels Principles Against Impunity and for International Justice, Adopted by the Brussels Group for International Justice, Following on from the Colloquium The Fight Against Impunity: Stakes and Perspectives, (Brussels, March 11-13, 2002), reprinted in Sonja C. Grover, Prosecuting International Crimes and Human Rights Abuses Committed Against Children, Springer, Berlin, Heidelberg, 2010, p. 1111.

فالمترمرون بها يستفيون منها في مواجهة جميع أنواع الاختصاصات القضائية وفي كل مكان كون أن طبيعة أعمالهم تقضي ذلك طالما هم في الوظيفة. وهي عبارة عن الحصانة التي يتمتع بها رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الخارجية للدول أثناء فترة شغفهم المنصب، فإنها تتعلق بأعمال قام بها الموظف بصفته الشخصية ولكن هذه الأعمال أساسية لإدارة الدولة ولكنه يتمتع بسلطة تقديرية إزاءها، وهي لا تطبق عليه في حال عدم بقاء الموظف في وظيفته⁽⁶⁷⁾. وهذا يعني أن رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الخارجية السابقين لا يتمتعون بهذه الحصانة كونهم تركوا مناصبهم.

في المقابل فإن الحصانة الوظيفية هي عبارة عن الحصانة التي تتعلق بمهام أشخاص يمارسون مهامهم باسم الدولة، وهذا يعني أن الخروقات المنسوبة إليهم لا تنسب إليهم شخصياً بل إلى الدولة التي يعمل لحسابها⁽⁶⁸⁾. وال Hutchinson الوظيفية تستمر وتبقى حتى بعد إنفصال الموظف عن وظيفته طالما أن الفعل هذا ينسب إلى الدولة⁽⁶⁹⁾.

إن الحكمة من الحصانة الوظيفية هي حماية أعمال بعض الموظفين عندما يمارسون مهامهم باسم الدولة وهي تتعلق بمهام الأشخاص وأن الخروقات التي ترتكب من قبل من ينتمي بالحصانة الوظيفية لا تنسب إليه شخصياً، بل تنسب للدولة التي ينتمي إليها⁽⁷⁰⁾. كما أن الحصانة تبقى لحين بقاء المترمرون بها في الوظيفة الرسمية، وببقى لها التأثير على الأفعال التي تعد من الوظائف الرسمية، وبالتالي فإن الجرائم الجسيمة لا تعتبر جزءاً من الوظيفة الرسمية⁽⁷¹⁾.

كما تم التأكيد على فكرة الحصانة في العديد من الاتفاقيات الدولية واللوائح والأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية. حيث أكدت على ذلك محكمة نورمبرغ في المادة (7) من لائحتها بالقول: "إن المركز الرسمي للمتهمين سواء كانوا رؤساء دول أو من كبار الموظفين لا يعتبر عذراً مغفياً من العقاب أو سبباً من أسباب تخفيف العقوبة"⁽⁷²⁾. كذلك تطرقت الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها لعام 1948 لهذا الموضوع وذلك في المادة (4) منها بالقول أنه: "يعاقب مرتكبوا الإبادة الجماعية أو أي فعل من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكامًا دستوريين أو موظفين عاميين أو أفراداً"⁽⁷³⁾.

⁽⁶⁷⁾ ينظر: المادة (1/4) من مشاريع المواد المتعلقة بحصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي في جلساتها (3389-3387) في 4-3 آب- أغسطس 2017 في دورتها التاسعة والستون، مصدر سابق، ص 227.

⁽⁶⁸⁾ وقد جاء بهذا الخصوص في ديباجة اتفاقية فيما للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 حيث نصت على الآتي: "أن الامتيازات والمحضات ليس لمصلحة الأفراد بل هي من أجل أداء البعثة الدبلوماسية مهامها على أحسن الوجه كممثل للدولة". هذه الاتفاقية تم إبرامها بتاريخ 18 نيسان/أبريل 1961، ودخلت حيز التنفيذ في 24 نيسان/أبريل 1964.

⁽⁶⁹⁾ Micaela Frulli, "Immunities of Persons from Jurisdiction", in Cassese: "The Oxford Companion to International Criminal Justice", op. cit., pp. 305-306;

ينظر أيضاً: المادة (6/ف) من مشاريع المواد المتعلقة بحصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية، تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة التاسعة والستون، مصدر سابق، ص 228.

تجدر الإشارة إلى أن تقرير لجنة القانون الدولي في الدورة نفسها وبالتحديد في المادة (7) منه ذكر الجرائم التي لا تطبق الحصانة الموضوعية بشأنها والتي هي: (جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة الفصل العنصري، وجريمة التعذيب، والإخفاء القسري)، المصدر نفسه، ص 230.

⁽⁷⁰⁾ See: Prosecutor v. Tihomir Blaskic, Case No. IT-95-14-AR108bis, Judgment on the request of the Republic of Croatia for Review of the Decision of Trial Chamber II of 28 July 1997, Judgment of (29 October 1997), ICTY, Appeals Chamber, paras 38 and 41, available at:

<https://www.icty.org/x/cases/blaskic/acdec/en/71029JT3.html> (Last visited 25 April 2020).

⁽⁷¹⁾ وقد تم التأكيد على هذه الفكرة في المبدأ 8 (4) من مبادئ بروكسل ضد الحصانة وتحقيق العدالة الدولية حيث أكد على أن الحصانة التي يتمتع بها الموظف الرسمي تؤثر فقط على الأفعال التي تعد من الأفعال الرسمية، وأن الجرائم الجسيمة لا يمكن اعتبارها جزءاً من الوظيفة الرسمية. ينظر:

Principle 8 (4) Brussels Principle Against Impunity and for International Justice, reprinted in Sonja C. Grover, "Prosecuting International Crimes and Human Rights Abuses Committed Against Children", op. cit., p. 114.

⁽⁷²⁾ Nuremberg I.M.T. Article (7) The English Text Reads: (The official position of the defendants, whether as Heads of States or responsible officials in Government Departments, shall not be considered as freeing them from responsibility or mitigating punishment), 8 August 1945, 59 State 1544, 82 U.N.T.S.279.

⁽⁷³⁾ ينظر: المادة (3، 4) من الاتفاقية المذكورة.

كما استبعدت لائحة صياغة مبادئ نورمبرغ المستخلصة من محاكمات الحرب العالمية الثانية لعام 1950 الاعتداد بالحسنة في المبدأ الثالث منها بقولها: "الحقيقة هي أن الشخص الذي ارتكب جريمة بمقتضى القانون الدولي قد تصرف باعتباره رئيساً للدولة أو مسؤولاً حكومياً رسمياً فإن ذلك لا يعفيه من المسؤولية في ظل القانون الدولي" (74). كذلك المادة (3) من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام 1973، إذ نصت على أنه: "تقع المسؤولية الجنائية الدولية، أيًّا كان الدافع، على الأفراد وأعضاء المنظمات والمؤسسات وممثلي الدولة، سواء كانوا مقيمين في إقليم الدولة التي ترتكب فيها الأفعال أو في إقليم دولة أخرى".

هذا وقد تطرق نظام روما الأساس للمحكمة الجنائية الدولية إلى مبدأ إستبعاد الحسنة عن مرتكبي الجريمة الدولية بإسهاب أكثر، وذلك في المادة (27) منه، حيث تنص على ما يأتي:

- 1- يطبق هذا النظام الأساس على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية. وبوجه خاص، فإن الصفة الرسمية للشخص، سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخبأً أو موظفاً حكومياً، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساس، كما أنها لا تشكل، في حد ذاتها، سبباً لخفيف العقوبة.
- 2- لا تحول الحسنان أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص، سواء كانت في إطار القانون الوطني أو الدولي، دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص" (75).

من استقراء هذا النص نلاحظ بأنه أكد على مبدعين مهمين، الأول هو مساواة الأشخاص في المحاكمة دون الاعتداد بالصفة الرسمية أي بمعنى عدم التمييز على أساس التمتع بهذه الصفة، أما الثاني فهو عدم الأخذ بالحسنان والقواعد الإجرائية المنصوص عليها في القوانين الجنائية الوطنية أو الدولية. وبيدو أن واضعي النظام الأساس أرادوا من خلال هذه المادة تلافي الدفع بعدم مسؤولية القادة والرؤساء أمام القضاء الدولي، والتي هي عقبة حقيقة أمام القضاء الوطني في المقاومة عن الجرائم الدولية. كما يلاحظ ذكر قائمة طويلة من الأشخاص في هذه المادة ولعل السبب يكمن في وجود الحسنان الوظيفية في القانون الوطني، التي تحمي بعض المسؤولين في الدولة. إن المتأمل في الفقرة (1) من المادة (27) من النظام الأساس يستنتج:

أولاً: أن هذا النظام أزال أو لم يعتد بنظرية (أعمال الدولة) أي أن الموظف المُخْصَن والمرتكب للجريمة الدولية لا يُسأل عن الفعل بل إن الدولة التي يمثلها هي المسؤولة عن كون الموظف مجرد وكيل عنها وهذه الفكرة التشريعية ليست من بنات أفكار واضعي نظام روما الأساس، بل أن المادة (7) من لائحة محكمة نورمبرغ أشار إليها – كما أسلفنا سابقاً – وهذا يعني أن هذا الأمر جزء من القانون العرفي.

فالفقرة الأولى من المادة (27) تعني أن من يرتكب الجريمة الدولية أو من يخرق قواعد وقوانين الحرب لا يتمتع بالحسنة وإن زعم كونه يقوم بعمل من أعمال الدولة مردود عليه إذا كانت هذه الدولة وتخويفها للفعل تقع تحت طائلة مخالفة القانون الدولي.

ثانياً: إن الفقرة الأولى من المادة (27) ذكرت عدة فئات من الأشخاص الذين يتمتعون بالحسنة، إلا أن هذه الفئات جاءت على سبيل المثال وليس الحصر. وبمقتضى الفقرة الثانية فكل من يحمل صفة وظيفية لا يجوز له الاحتجاج بالحسنة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثاً: إن الاحتجاج بالحسنة لا يعد مانعاً من العقاب، ولا يعد عذراً مخففاً، بل على العكس إن المركز الوظيفي قد يعد ظرفاً تشديداً في قضايا الاغتصاب والقتل كجرائم ضد الإنسانية.

(74) Principle III, Principles of International Law Recognized in the Charter of the Nuremberg Tribunal and in the Judgment of the Tribunal, 2 August 1950, reprinted in 1950, International Law Commission 374, U.N. Doc. A/CN.4/SER.A/1950/Add.1.

(75) كما جاء في المادة (2/7) من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والمادة (6/2) من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا النص على أن:

"المنصب الرسمي للمتهم سواء كان رئيس لدولة أو حكومة أو مسؤولاً حكومياً لا يعفيه من المسؤولية الجنائية ولا يخفف عقوبته".

Art. 7 (2), S.C. Res. 827, U.N. Doc. S/RES/827 (25 May 1993); Art. 6(2), S.C. Res. 955, U.N. Doc. S/RES/955 (8 November 1994);

كذلك جاء هذا الأمر في المادة (15/ثالثاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا لعام 2005، حيث لا تعد بموجبها الصفة الرسمية للمتهم بارتكاب الجرائم الدولية سبباً معفياً أو مخففاً للعقوبة.

الفرع الثاني: تأصيل الحصانة في ضوء الفقه والقضاء الجنائي الدولي

ارتباطاً بما سبق في الفرع الأول فإن الفقه والقضاء الجنائيين الدوليين قد أكدوا على عدم الاعتداد بال Hutchinson في فيما يخص الجرائم الدولية. ويرى جانب من الفقه بأن الحصانة التي تعطى لبعض الأشخاص، هي من عقبات التقاضي أمام القضاء الوطني في المقاومة عن الجرائم الدولية، مما يؤدي إلى عدم إخضاع هؤلاء لقانون الدولة ولا لاختصاصها القضائي، وذلك بالإستناد إلى القانون الداخلي للدولة أو بموجب العرف الدولي أو الاتفاقية الدولية لاعتبارات تتعلق بمقتضيات المصلحة العامة أو بالعلاقات المتبادلة بين الدول أو إحتراماً لمبدأ السيادة⁽⁷⁶⁾. وهناك من يرى بأن الحصانة الممنوحة لهؤلاء الأشخاص قاصرة على الجرائم الداخلية التي توصف بجرائم القانون العام، أما ما يتعلق بالجرائم الدولية لا يقر بها القانون الدولي⁽⁷⁷⁾.

هناك اختلاف في الفقه حول ما إذا كانت الحصانة إعفاءً من الخضوع لقانون الجنائي أم مانعاً إجرائياً يحول دون اتخاذ الإجراءات بحق شخص متهم بارتكاب جريمة⁽⁷⁸⁾. وفي هذا الصدد هناك وجهة النظر الأولى فإن الحصانة هي إعفاء من الجريمة أي بمعنى أن أوامر الشارع ونواهيه غير موجهة إليه، وإن ما ارتكبه من الفعل الجرمي من الناحية الواقعية لا يعد مرتكباً له من الجانب القانوني⁽⁷⁹⁾. ويرى البعض⁽⁸⁰⁾ - ممثلاً لوجهة النظر الثانية - بأن الحصانة التي تمنح لبعض الأشخاص فهي لاعتبارات تتعلق بالإستقلال أو الإحترام لهؤلاء أثناء مباشرتهم عملاً معيناً أو أثناء وجودهم في إقليم الدولة، وهذا لا يعني عدم خضوعهم للاختصاص الجنائي الإقليمي للدولة، بل تتمتع السلطات الإقليمية عن اتخاذ إجراءات التحقيق والمحاكمة بحق هؤلاء رغم قيام أركان الجريمة. مما يعني أن الحصانة ما هي إلا مانع إجرائي تحول دون اتخاذ الإجراءات بحق أشخاص معينين بصفد فعل يعد جريمة⁽⁸¹⁾. ونحن نؤيد وجهة النظر الثانية لأن القول بإعفاء المتمتع بال Hutchinson من الجريمة كما يقول أصحاب وجهة النظر الأولى يعني عدم المحاسبة والإفلات من العقاب.

وارتباطاً بهذه الفكرة فإن القاضي "Burgenthal" وهو قاضٍ سابق في محكمة العدل الدولية يؤكد أن ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة لا يعد عملاً وظيفياً، لسبب بسيط لأنه لا يعد عملاً عادياً من أعمال الدولة⁽⁸²⁾. كما كان له "Cassese" رأي بهذا الخصوص مفاده بأن لا حصانة لموظفي الدولة الرسميين للمقاومة أمام محاكم الدول الأجنبية إذا تعلق الأمر بالجرائم الدولية من ضمنها الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب⁽⁸³⁾. ولا ضير أن نؤكد أن العديد من القرارات القضائية الجنائية الدولية أكدت على أنه لا حصانة في الجرائم الدولية⁽⁸⁴⁾. فقد أكدت المحكمة الجنائية المختلطة في سيراليون (SCSL) أن الحصانة لا تطبق أمام المحاكم الدولية طالما أن

⁽⁷⁶⁾ Remy Prouveze, "Immunities", in William Schabas and Nadia Bernaz, "Routledge Handbook of International Criminal Law", Routledge, New York, 2011, p. 359 ;

ينظر أيضاً: د. علي حسين خلف و د. سلطان عبدالقادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، العاتك لصناعة الكتاب، بيروت، دون تاريخ النشر، ص114؛ د. ماهر عبد شويفش الدرة، الأحكام العامة في قانون العقوبات، جامعة الموصل، العراق، 1990، ص152.

⁽⁷⁷⁾ د. محمد لطفي عبدالفتاح، آليات الملاحة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني، ط1، دار الفكر والقانون، المنصورة - مصر، 2011، ص 205.

⁽⁷⁸⁾ د. تافكه عباس البستاني، مبدأ الاختصاص العالمي في القانون العقابي – دراسة تحليلية إنتقادية مقارنة، ط1، مطبعة آراس، أربيل، 2009، ص306.

⁽⁷⁹⁾ د. علي أحمد راشد، مبادئ القانون الجنائي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص84.

⁽⁸⁰⁾ د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، مصدر سابق، ص140.

⁽⁸¹⁾ د. سهيل حسين الفلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في العراق، جامعة بغداد، 1980، ص 296.

⁽⁸²⁾ See: Arrest Warrant of 11 April 2000, (Democratic Republic of the Congo v. Belgium), I.C.J. 14 February 2002, Separate Opinion of Judges Higgins, Kooijmans and Buergenthal, Para. 85, available at:

<https://www.icj-cij.org/files/case-related/121/121-20020214-JUD_01-00-EN.pdf> (Last visited 25 May 2020).

⁽⁸³⁾ Andrew Clapham, "National Action Challenged: Sovereignty, Immunity and Universal Jurisdiction before the International Court of Justice", in Mark Latimer and Philippe Sands, "Justice for Crimes Against Humanity", Hart Publishing, Portland- Oregon, USA, 2003, p. 311.

⁽⁸⁴⁾ See: Prosecutor v. Tihomir Blaskic, Judgment of (29 October 1997), op. cit., para.41; See also: Prosecutor v. Furundzija, Judgment of (10 December 1998), op. cit., para.140.

هذه المحاكم ليست جزءاً من الدولة، بل إنها استمدت أساس وجودها من المجتمع الدولي⁽⁸⁵⁾. كما أكدت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية الدائرة الجنائية الدولية (ICC) على الفكرة نفسها في قضية "Malawi v. Chad" التي أثبتت أن مشكلة الحصانة لا يجوز أن تثار أمام المحاكم الجنائية الدولية كونها مستقلة كلياً عن الدول وهي محاكم تخضع لقواعد صارمة في الحياد⁽⁸⁶⁾. ومن القرارات القضائية الأخرى للمحكمة الجنائية الدولية التي تؤكد على عدم الاعتداد بال Hutchinson المدعى عليه مسؤولي الدول فيما يخص الجرائم الدولية، قرار إصدار أمر القبض بحق الرئيس السوداني "al-Bashir"⁽⁸⁷⁾. وقد اعتبرت الدائرة الإبتدائية بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وبالتحديد في قضية "Furundzija" أن أحكام المادة (7) من ميثاق محكمة نورمبرغ والمادة (2/27) من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة كلتاها تطبقان على أي شخص متهم بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساس لكل منها⁽⁸⁸⁾.

يبين من هذه القرارات أن المحكمة الجنائية الدولية لا تعتد بحصانة مسؤولي الدول فيما يتعلق بالجرائم الدولية الخطيرة. وفي قرار محكمة العدل الدولية وبالتحديد في قضية "Yerodia" وزير خارجية كونغو، حيث جاء في معرض الحديث عن الحصانة الشخصية أن المسؤول يتمتع بال Hutchinson طالما بقي في منصبه وإذا أريدت محاسبته فيجب أن يكون ذلك بعد إنتهاء وظيفته، ولكنه لا يحاسب طالما بقي في الوظيفة وهذا مرد إلى موجبات التوازن بين مقتضيات إحترام سيادة الدول من جهة ومتطلبات سيادة القانون من جهة أخرى⁽⁸⁹⁾.

وفي العموم لا يمكن - حسب رأينا- التسليم بوجهة النظر هذه لجملة من الأسباب منها:

أولاً: أنه متى للتساؤل بخصوص تحديد من يجب أن يتمتع بال Hutchinson الشخصية. وتحديد المتمتع بال Hutchinson الشخصية يختلف من ذي صفة إلى ذي صفة أخرى، فعلى سبيل المثال من يتمتع بمهام وزير الخارجية قد تختلف وظيفته عن مهام رئيس الدولة أو رئيس الوزراء.

ثانياً: هنالك تساؤل جدي بخصوص الزعم القائل بأن مبدأ السيادة (سيادة الدول) يجب أن يمنع ممارسة الاختصاص القضائي بخصوص الجرائم الدولية، لأن الإقرار بهذا التصور بخصوص الحصانة الشخصية إرتباطاً بارتكاب الجريمة الدولية قد تترتب عليها

⁽⁸⁵⁾ See: Prosecutor v. Taylor, Case No. SCSL-2003-01-1, Decision on Immunity from Jurisdiction, 31 May 2004, Para.50, available at:

<https://www.worldcourts.com/scsl/eng/decisions/2004.05.31_prosecutor_v_Taylor.pdf> (Last visited 16 March 2020).

⁽⁸⁶⁾ See: Prosecutor v. Omar Al-Bashir, ICC-02/05-01/09, Decision pursuant to Article 87(7) of the Rome Statute on the failure by the Republic of Malawi to comply with the cooperation requests issued by the court with respect to the arrest and surrender of Omer Hassan Al-Bashir, 12 December 2011, para.34, available at:

<https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_21722.pdf> (Last visited 27 May 2020).

⁽⁸⁷⁾ See: Prosecutor v. Omer Al Bashir, Case No. ICC-02/05-01/09, Warrant of Arrest (4 March 2009), para.43, available at:

<https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2009_01517.pdf> (Last Visited 27 May 2020).

⁽⁸⁸⁾ See: Prosecutor v. Furundzija, Judgment of (10 December 1998), op. cit., para.140.

⁽⁸⁹⁾ كانت التهمة الموجهة إلى المتهم المذكور يتعلق بالتحريض على ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في الكونغو ضد قبيلة التوتسي، حيث ألغت محكمة العدل الدولية مذكرة الإعتقال التي أصدرتها بلجيكا ضد يروديا، باعتبار أنها تشكل إنتهاكاً للقانون الدولي العربي فيما يخص مبدأ الحصانة التي يتمتع بها أي وزير يمارس مهامه.

لتفاصيل أكثر ينظر:

Arrest Warrant of 11 April 2000, (Democratic Republic of the Congo v. Belgium), ICJ, 14 February 2002, ICJ Reports of 2002, op. cit. para. 78.

ينظر أيضاً: طارق سرور، الاختصاص الجنائي العالمي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص.73.

آثار سلبية قد تتمثل برغبة الرئيس أو الوزير بالبقاء في الوظيفة أطول فترة ممكنة لأن البقاء يضمن له الحصانة، وال Hutchinson الشخصية تبقى طالما بقي في الوظيفة حتى ولو كان البقاء في الوظيفة مرتبطة بالطرق الثيوقратية، أو من خلال العنف السياسي.

ثالثاً: ليس بالضرورة أن تنتج الحصانة الشخصية الإستقرار لأن ذلك قد يشجع استمرارية ارتكاب الجريمة ويتعارض مع فكرة واجب الدولة في المقاومة.

رابعاً: إنها تؤثر في حقوق الضحايا في الوصول للعدالة، أو في استحصالهم للتعويضات الازمة. ونحن نرى أنفسنا ميالين إلى مجازة الرأي القائل⁽⁹⁰⁾ بأن الحصانة والاعتداد بها غير مقبول ولعل من الضروري أن نبرز جملة من المعايير والأسس المثبتة لهذا الأمر:

الأساس الأول: أن المعاهدات الدولية التي تفرض التزامات في المحاكمة أو التسلیم بالنسبة للمتهمين بارتكاب الجرائم الخطيرة لا تتناسب مع مفهوم الحصانة.

الأساس الثاني: من المفترض أن الدول التي صادقت على المعاهدات التي تجرم الجرائم الدولية قد تنازلت عن الحصانة الممنوحة لموظفيها.

الأساس الثالث: أن القانون الدولي العرفي قد هجر فكرة الحصانة الوظيفية والشخصية.

الأساس الرابع: إن الطبيعة الآمرة للتجریم بالنسبة للجرائم الأشد خطورة تتعارض مع الحصانة.

الأساس الخامس: إن ارتكاب الجرائم الدولية تقع خارج مفهوم (أعمال نفذت كجزء من ممارسة السيادة) هذه العبارة التي تبرر الحصانة عن الجرائم الدولية. إلا أن ارتكاب الجرائم الدولية تخرج عن هذا النطاق.

الأساس السادس: إن الاعتداد بالحقوق الأساسية للضحايا يتعارض مع الحصانات.

الأساس السابع: إن الجرائم الدولية ترتكب على يد مسؤولي الدول أو بأمرهم أو بتحريض أو بإغفال منهم، وبخاصة كبار المسؤولين.

وارتباطاً بكل ما تقدم فإن الرأي الراجح من جانبنا وفي ضوء التطبيقات القضائية هو أن الحصانة لا تعد مانعاً أو عقبة إجرائية في المقاومة لجملة أسباب منها:

1- تطور مفهوم المسؤولية الجنائية الشخصية.

2- هيمنة فكرة حقوق الإنسان.

3- التوسيع الملحوظ في المحاسبة عن الجرائم الدولية أمام القضاء الوطني خصوصاً في الفترة التي تلت التصديق على النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية.

⁽⁹⁰⁾ Yasmin Q. Naqvi, "Impediments to Exercising Jurisdiction over International Crimes", T.M.C. Asser, Netherland, 2010, pp. 253-284.

الخاتمة

بعد ما تم عرضه حول موضوع عوائق ممارسة اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية أمام القضاء الوطني توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي سوف نعرضها كالتالي:

أولاً: الاستنتاجات

- 1- إن من مقتضيات الشرعية الجزائية أن تكون النصوص محل التجريم مكتوبة أي عدم السماح بالتجريم استناداً إلى العرف - إلا في إطار التعامل مع قضية جنائية معينة كالجرائم المرتكبة من قبل (داعش) في العراق مثلاً، إذا كان هذه الأفعال مجرمة سابقاً في اتفاقيات دولية صادق عليها العراق أو في العرف الدولي- كما أن هذه الجرائم لا يجوز القياس عليها في حال توافر أفعال مشابهة في الخطورة والأثر، وعلى القاضي الجنائي المطبق للنص أن يفسره في حال غموضه تفسيراً يكون لصالح المتهم.
- 2- إن عدم تجريم الجرائم الدولية في القوانين الوطنية وعدم وجود قواعد إجرائية خاصة بذلك الجرائم يشكلان عقبة حقيقة أمام القضاء الوطني لممارسة اختصاص التقاضي. لأن القاضي الوطني لا يستطيع تطبيق قواعد قانون الجنائي الدولي من تلقاء نفسه دون الاستناد إلى نصوص تشريعية تقر صراحة تلك الأحكام الموضوعية والإجرائية.
- 3- تم التأكيد على قاعدة عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي بخصوص الجرائم الدولية في عدد من المواثيق الدولية، وكذلك في الدساتير والقوانين العقابية لمعظم الدول. كما أثير هذا الأمر في العديد من التطبيقات القضائية ذات الصلة بالجرائم الدولية الخطيرة.
- 4- إن العفو يشكل عائقاً أمام ممارسة اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية الخطيرة، وإن قوانين العفو التي تمنحها بعض الدول بخصوص تلك الجرائم تتنافي مع واجب الدول في التحقيق والمحاكمة والمعاقبة عن هذه الأفعال، وضمان عدم حدوثها في المستقبل. بمعنى آخر أن العفو يتناقض مع التزامات الدول لتحمل المسؤولية عن الجرائم الدولية الخطيرة بموجب القانون الدولي. كما أن العفو يقف بالضد من حقوق الضحايا حيث يحول دون تحديد مرتكبي الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان، ويشكل عائقاً للتحقيق والوصول إلى العدالة.
- 5- عدم الاعتداد بالحصانة لموظفي الدولة الرسميين للمقاضاة أمام المحاكم الوطنية إذا تعلق الأمر بالجرائم الدولية الخطيرة كونها لا تعد عملاً عادياً من أعمال الدولة. وهناك العديد من القرارات القضائية الجنائية الدولية تؤكد على هذه الحقيقة. وهناك تطور ملحوظ في المحاسبة عن الجرائم الدولية الخطيرة أمام القضاء الوطني وعدم الأخذ بالحصانات والقواعد الإجرائية المنصوص عليها في القوانين الجنائية الوطنية أو الدولية. وذلك بفضل هيمنة فكرة حقوق الإنسان وتطور مفهوم المسؤولية الجنائية الشخصية.

ثانياً: التوصيات

- 1- نقترح بقيام المشرع باتخاذ الإجراءات التشريعية الالزامية بخصوص الجرائم الدولية الخطيرة وذلك بتضمين هذه الجرائم في التشريعات الجنائية الوطنية.
- 2- نوصي بقيام الدول بتنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتي تؤكد على ضرورة ممارسة اختصاص التقاضي عن الجرائم الدولية وطنياً وإزالة العائق التي تقف أمام مثل هذه المقاضاة.
- 3- ندعوا الدولة العراقية للقيام بإجراء تعديل دستوري يتضمن تطبيق القانون الجنائي على الجرائم الدولية الأشد خطورة بأثر رجعي في حال مخالفة تلك الأفعال للقانون الدولي. بمعنى أن تعديل الدستور العراقي بهذا الخصوص مطلوب بشكل يكون مضمونه "لا جريمة ولا عقوبة إلاً بنص، ولا يجوز فرض جزاء جنائي على أي شخص عن أي فعل ما لم يكن يشكل جريمة وفق القانون الوطني أو القانون الدولي وقت ارتكابه".
- 4- طالما أن العفو عن الجرائم الدولية لا يعتد به طبقاً لدساتير معظم الدول - والعراق من بين هذه الدول - وبالتالي فإن إصدار أي قانون للعفو فيما يتعلق بهذه الجرائم تتناقض مع الدستور وهذا الأمر يقتضي من المشرع تقاديم إصدار مثل هذه القوانين التي تهدف إلى الافلات من العقاب.



5- إلزام الدول بمحالقة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة واتخاذ الإجراءات الالزمة بحقهم دون الاعتداد لصفتهم الرسمية. أي بمعنى عدم التمييز بسبب الصفة الرسمية للشخص. لأن ذلك قد يؤدي إلى استمرارية ارتكاب هذه الجرائم ويتعارض مع واجب الدولة في المقاضة. كذلك يحول دون وصول الضحايا لحقوقهم أو حصولهم على التعويضات الالزمة.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

أولاً/ الكتب

- 1- إبراهيم العناني، النظام الدولي الأمني، القاهرة، 1997.
- 2- أحمد عبدالعليم شاكر علي، المعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي، دار الكتب القانونية، مصر، 2006.
- 3- أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحربيات، ط2، دار الشروق، مصر، 2000.
- 4- أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002.
- 5- أشرف توفيق شمس الدين، مبادئ القانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- 6- أنطونيو كاسيزي، القانون الجنائي الدولي، ط1، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت- لبنان، 2015.
- 7- تافكه عباس البستاني، مبدأ الاختصاص العالمي في القانون العقابي، ط1، مطبعة آراس، أربيل، 2009.
- 8- حسنين إبراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
- 9- حنان محظى حسن حبيب، العدالة الجنائية الدولية ومسؤولية الأفراد وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.
- 10- حسين حنفي عمر، حصانات الحكم ومحاكمتهم عن جرائم الحرب والعدوان والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- 11- رمسيس بنهام، النظرية العامة للقانون الجنائي، ط3، منشأة المعرف، الإسكندرية، 1997.
- 12- زانا رفيق سعيد، رجعية القانون على الماضي في الجرائم ضد الإنسانية، منشورات أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، 2010.
- 13- سهيل حسن الفلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في العراق، جامعة بغداد، العراق، 1980.
- 14- طارق سرور، الاختصاص الجنائي العالمي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- 15- عبدالواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- 16- علي أحمد راشد، مبادئ القانون الجنائي، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
- 17- علي حسين خلف و سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، العاتك لصناعة الكتاب، بيروت، دون تاريخ النشر.
- 18- ماهر عبد شويش الدرة، الأحكام العامة في قانون العقوبات، جامعة الموصل، العراق، 1990.





- 19- محمد رشيد حسن الجاف، المقاضاة عن الجرائم الدولية أمام القضاء الوطني، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2017.
- 20- محمد لطفي عبدالفتاح، آليات الملاحة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني، ط1، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2011.
- 21- محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مج 1، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2006.
- 22- محمود نجيب حسني، دروس في القانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، 1959-1960.
- 23- محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
- 24- منى محمود مصطفى، الجريمة بين القانون الدولي الجنائي والقانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
- 25- مهجة محمد عبدالكريم، دور المحاكم الجنائية الدولية في إرساء قواعد القانون الدولي الجنائي (دراسة في تأصيل السوق القضاية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.

ثانياً/ البحوث والدوريات

- 26- الواقع العراقي، العدد 1778 في 15/9/1969.
- 27- الواقع العراقي، العدد 4006 في 18/10/2005.
- 28- الواقع العراقي، العدد 4012 في 28/12/2005.

ثالثاً/ الدساتير والقوانين

- 29- دستور جمهورية العراق لعام 2005.

- 30- قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 (المعدل).

- 31- قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (10) لعام 2005.

رابعاً/ الاتفاقيات والاعلانات والمواثيق الدولية

- 32- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها لعام 1948.

- 33- اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949.

- 34- اتفاقية فيما للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

- 35- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

- 36- الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام 1973.

- 37- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو الإنسانية أو المهينة لعام 1984.

- 38- اتفاقية روما لتجريم الأعمال غير المشروعة ضد أمن الملاحة البحرية لعام 1988.

- 39- البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1977.

- 40- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.



41- لائحة محكمة نورمبرغ 1945

42- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليو غسلافيا السابقة 1993

43- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا 1994

44- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998.

خامساً/ التقارير والوثائق

45- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 217 ألف (د - 3) المؤرخ في 10 كانون الأول 1948 الخاص بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

46- تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين، الوثائق الرسمية، الملحق رقم 10 (A/72/10)، مج 2، ج 1، الأمم المتحدة، نيويورك، 1989.

47- تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها التاسعة والستون، الوثائق الرسمية، الدورة الثانية والسبعين، الملحق رقم 10 (A/72/10)، 2017.

المصادر باللغة الإنجليزية

A- Books:

- 1-Andreas O' Shea, "Amnesty for Crime in International Law and Practice", Kluwer Law International, The Hague, Netherlands, 2004.
- 2-Andrew Clapham, "National Action Challenged: Sovereignty, Immunity and Universal Jurisdiction before the International Court of Justice", in Mark Latimer and Philippe Sands, "Justice for Crimes Against Humanity", Hart Publishing, Portland- Oregon, USA, 2003.
- 3- Antonio Cassese, "International Criminal Law", Oxford, Oxford University Press, 2003.
- 4- Carsten Stahn, "A critical Introduction to International Criminal Law", Cambridge, Cambridge University Press, 2019.
- 5- Dapo Akande, "Active Personality Principle", in Antonio Cassese: "The Oxford Companion to International Criminal Justice, Oxford University Press, 2009.
- 6- J.M Henckaerts, Dows Wald Beck, "Customary international humanitarian law", international commit of red cross, Cambridge, Cambridge University Press, 2013.
- 7- M. Freeman, Necessary Evils, "Amnesties and Search for the Justice", Cambridge, Cambridge University Press, 2009.
- 8- Mark Latimer and Philippe Sands, "Justice for Crimes against Humanity", Hart Publishing, Portland-Oregon, 2003.
- 9- Micaela Frulli, "Amnesty", in Cassese: "The Oxford Companion to International Criminal Justice", Oxford University Press, 2009.
- 10- Micaela Frulli, "Immunities of Persons from Jurisdiction", in Cassese: "The Oxford Companion to International Criminal Justice", Oxford University Press, 2009.
- 11- Remy Prouveze, "Immunities", in William Schabas and Nadia Bernaz, "Routledge Handbook of International Criminal Law", Routledge, New York, 2011.



- 12- Sonja C. Grover, "Prosecuting International Crimes and Human Rights Abuses Committed Against Children", Springer, Berlin, Heidelberg, 2010.
- 13- William A. Schabas, "Unimaginable Atrocities: Justice, Politics, and Rights at the War Crimes Tribunals", Oxford, Oxford University Press, 2012.
- 14- Yasmin Q. Naqvi, "Impediments to Exercising Jurisdiction over International Crimes", T.M.C. Asser, Netherland, 2010.

B- Studies

- 15- Hugo Relva, "The Implementation of the Rome Statue in Latin America", Leiden Journal of International Law, 2003, Vol. 17, No. 1.
- 16- Julio Bacio Terracino, "National Implantation of ICC Crimes", Journal of International Criminal Justice, 2007, Vol. 5, No. 3.
- 17- M. Cherif Bassiouni, "Post Conflict Justice in Iraq: An Appraisal of the Iraqi Special Tribunal", Cornell Journal of International Law, vol. 25, no. 4, 2005.
- 18- Max du Plessis, South Africa's Implementation of the ICC Statue, 2007, JICJ, Vol. 5, No.2.
- 19- Michael Scharf, "Amnesty, the Sierra Leone truth and reconciliation commission and international special court for Sierra Leone" U.S Davis Journal of international law and policy vol11.
- 20- Robert Cryer and Olymopia Bekou, "International Crimes and ICC Cooperation in England and Wales", 2007, JICJ, Vol. 5, No. 2.
- 21- Yasmin Naqvi, "Amnesty for war crimes: Defining the Limits of international recognition", RICR, September 2003, Vol. 85, № 851.

C- Documents:

- 22- Allied Control Council Law No. 10, 31 January 1946.
- 23- Charter of the Nuremberg Tribunal and in the Judgment of the Tribunal, 2 August 1950, reprinted in 1950, International Law Commission 374, U.N. Doc. A/CN.4/SER.A/1950/Add.1.
- 24- Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearances, G. A. Res. 47/133, U.N. Doc. A/RES/47/133 (18 December 1992).
- 25- Princeton Principles on Universal Jurisdiction, 2001.

D- Electronic Sources:

- 26- U.N. Human Rights Committee, Forty-fourth session, CCPR General Comment No. 20 on Art. 7, U.N. Doc. HRI/GEN/1/Rev.9 (Vol. 1), 10 March 1992, available at: http://www.ccprcentre.org/general_comments/27786
- 27- U.N. Human Rights Committee, Eightieth session, CCPR General Comment No. 31 on Art. 7, U.N. Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.13, 26 May 2004, available at: <http://www.refworld.org/docid/478b26ae2.html>.

E- Foreign Laws:

- 28- French Criminal Code, available at: <https://www.legifrance.gouv.fr/content/download/pdf>
- 29- United Kingdom: Implementation of the ICC Statute, The International Criminal Court Act 2001, UK Public General Acts 2001 c.17, available at: https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2001/17pdfs/ukpga_20010017_en.pdf
- 30- Implementation of the Rome Statute of the International Criminal Court Act 27 of 2002 of South Africa, available at: www.legal-tools.org/doc/116bcd/pdf/
- 31- Uruguayan Ley No. 18.026 of (25 September 2006). Art. 16, available at: <https://www.legislative.parlament.gub.uy/temporales/leytemp2053806.htm>

F- Judicial Judgment and Decisions:

- 32- Prosecutor v. Tihomir Blaskic, Case No. IT-95-14-AR108bis, Judgment on the request of the Republic of Croatia for Review of the Decision of Trial Chamber II of 28 July 1997, Judgment of (29 October 1997), ICTY, Appeals Chamber, available at: <https://www.icty.org/x/cases/blaskic/acdec/en/71029JT3.html>
- 33- Prosecutor v. Anto Furundzija, Case No. IT-95-17/1-T, Judgment. 10 December 1998, Trial Chamber, International Tribunal for the Prosecution of Persons Responsible for Serious Violations of International Humanitarian Law Committed in the Territory of Former Yugoslavia since 1991, available at: <https://www.icty.org/x/cases/furunzija/tjug/en/fru-tje981210e.pdf>
- 34- Prosecutor v. Dragoljub Kunarac, Radomir Kavac and Zoran Vukovic, Case No. IT- 96-23 & IT-96-23/1/A, Judgment, 12 June 2002, Appeals Chamber, International Tribunal for the Prosecution of persons Responsible for Serious Violations of International Humanitarian Law Committed in the Territory of former Yugoslavia since 1991, available at: <https://www.icty.org/x/cases/kunarac/acjug/en/kun-aj020612e.pdf>
- 35- Arrest Warrant of 11 April 2000, (Democratic Republic of the Congo v. Belgium), I.C.J. 14 February 2002, Separate Opinion of Judges Higgins, Kooijmans and Buergenthal, available at: https://www.icj-cij.org/files/case-related/121/121-20020214-JUD_01-00-EN.pdf
- 36- Prosecutor v. Kallon, Norman and Kamara, Case No. SCSL-2004-15-16-17 AR 72, Appeals Chamber, Decision on Challenge to Jurisdiction: Lome Accord Amnesty, 13 March 2004, available at: https://www.worldcourts.com/scsl/eng/decisions/2004.03.13_prosecutor_v_kallon_norman_kmar_a.pdf
- 37- Prosecutor v. Taylor, Case No. SCSL-2003-01-1, Decision on Immunity from Jurisdiction, 31 May 2004, available at: https://www.worldcourts.com/scsl/eng/decisions/2004.05.31_prosecutor_v_Taylor.pdf
- 38- IHT, Judgment of the Dujail Trial at the Iraqi High Tribunal, English Translation, available at: https://www.hrw.org/legacy/pub/2007/ij.dujail_judgment_web.pdf
- 39- Judgment Decision by the Iraq High Tribunal in the case No.1, 1st September 2005, Al- Dujail Lawsuit (Case), Case Western Reserve Journal of International Law, 2008, available at: https://www.law.case.edu/saddamtrial/documents/dujail_opinion_pt1.pdf
- 40- Prosecutor v. Omer Al Bashir, Case No. ICC-02/05-01/09, Warrant of Arrest (4 March 2009), available at: https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2009_01517.pdf



41- Prosecutor v. Omar Al-Bashir, ICC-02/05-01/09, Decision pursuant to Article 87(7) of the Rome Statutes on the failure by the Republic of Malawi to comply with the cooperation requests Issued by the court with respect to the arrest and surrender of Omer Hassan Al-Bashir, 12 December 2011, available at: https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_21722.pdf

42- ECHR: Margus v. Croatia, Application no.4455/10, Judgment 27 May 2014, available at: <https://www.menschenrechte.ac.at/orig/4-3/margus.pdf>

